

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين: - عبد الحق خليفي

- سفيان عبلة

بغنوان:

واقع تطبيق الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
(دراسة حالة مركز الضرائب ولاية برج بوعريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر أ	وفاء شماني
مشرفا	أستاذ مساعد أ	إيمان فارس
مناقشا	أستاذ محاضر ب	سهام طالب حسين

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

الإهداء

فخرا وشرفا أعتز ببيها فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى بهجة القلب وهبة
الرب وكمال الود،

إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحلمت لأنال، إلى الشمس التي تضيء صباحي والقمر
الذي ينير ليالي امي

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة الحب، إلى من كلت انامله ليقدّم لنا لحظة سعادة، إلى
من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير أبي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى رياحين حياتي، الى سندي وقوتي وملادي بعد
الله الى من آثروني على أنفسهم إخوتي وأخواتي

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة إلى كافة الأهل والأقارب

كما أوجه شكري وامتناني إلى الأستاذة المشرفة فارس إيمان على ما قدمته لنا من النصائح
والإرشادات وتتبعها لنا خطوة بخطوة لإتمام هذا العمل حفظك الله ورعاك وجزاك الله عني خير
الجزاء

عبد الحق

الإهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون،

إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من كان سبب لوجودي على هذه الأرض، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني لها بكل إجلال وتقدير، التي أرجو قد نلت رضاها أمة الغالية "نعيمة" أطال الله في عمرها

إلى من أدين له بحياتي، إلى من ساندني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان أبي العزيز "إسماعيل" أطال الله في عمره

إلى أخواتي وكل أفراد عائلتي، إلى الكتكوت الصغير ابن أخي وتين وإلى كل أصدقائي بدون استثناء، إلى كل الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا بدون نسيان العزيزان الغاليان جدي أطال الله في عمره بن زيوش علي وجدتي بن زيوش أم الخير حفظها الله من كل سوء

وإيماننا ببدأ أنه من لم يشكر الناس لم يشكر الله، فإني أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذتنا

فارس إيمان التي ساعدتنا كثيرا في إتمام هذا العمل

إليكم جميعا أهديكم هذا العمل المتواضع فما كان من توفيق فمن المولى عز وجل وما كان من تقصير فما نحن إلا بشر لسنا بمعصومين من خطأ أو نسيان

سفيان

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد إنا نحمد الله جل وعلا على ما آتانا من فضله فقد هيا لنا كل الظروف ويسر لنا إنجاز هذا العمل بفضلته العظيم وكرمه العميم، فله الحمد أولاً وآخراً على كل شيء سبحانه وتعالى

يطيب لنا بعد شكر الله عز وجل، نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المشرفة على المذكرة الأستاذة فارس إيمان على توجيهاتها وإرشاداتها لنا بالنصح والتصحيح وعلى اختيار الموضوع

ثم نشكر أولئك الأفاضل الأخيار الذين مدوا لنا أيدي المساعدة خلال هذه الفترة

ونتقدم بالشكر أيضاً إلى أعضاء لجنة المناقشة حفظهما الله لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أفراد أسرتنا وأصدقائنا وأقاربنا على دعمهم وصبرهم وتشجيعهم لنا

طيلة فترة إعداد المذكرة

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي وذلك من خلال التعرف على مختلف التطبيقات والأنظمة الرقمية التي من خلالها تسهل عمل الإدارة الجبائية وحماية قوانينها الضريبية للوصول إلى أهدافها المسطرة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، مع استخدام أداة هي دراسة الحالة من خلال زيارة ميدانية لمركز الضرائب CDI برج بوعريريج تم فيها المعاملة المباشرة بموظف مصلحة المراقبة التقنية وإلى أي مدى تم تطبيق الرقمنة في القطاع وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقمنة ساعدت في إعطاء الإحصاء الصحيح للوعاء الضريبي بذلك يتم التمكن من القضاء على عدد كبير من التلاعبات وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا هي البديل المستقبلي الحتمي للتحويل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية وهذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في بناء نظام جبائي عادل.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، رقمنة النظام الجبائي، نظام جبايتك، أشكال التهرب الضريبي

Abstract:

This study aimed to identify the reality of digitization in combating tax evasion by identifying the various applications and digital systems through which they facilitate the work of the tax administration and protect its tax laws in order to reach its established goals. For this purpose, the descriptive approach and the analytical approach were relied upon, which is a case study from During a field visit to the CDI Tax Center in Bordj Bou Arreridj, there was a direct interaction with an employee of the Technical Control Authority and the extent to which digitization has been applied in the sector, The study reached several results, the most important of which is that digitization helped in giving the correct statistics for the container. Thus, it is possible to eliminate a large number of manipulations, and the study concluded that technology is the inevitable future alternative to the shift from paper-based administration to electronic administration, and the latter has contributed significantly to taxation. In building a fair tax system

Keywords: digitization, digitization of the fiscal system, your tax system, forms of tax evasion.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III II	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري لماهية الرقمنة ودورها في مكافحة التهرب الضريبي
06	المبحث الأول: ماهية الرقمنة والتهرب الضريبي
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
35	الفصل الثاني: دراسة تقييمية لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي مركز الضرائب برج بوعريريج
36	المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب برج بوعريريج
43	المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي
64	الخاتمة
67	قائمة المراجع
71	الملاحق
87	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية الوطنية	01
31	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية العربية	02
38	أنواع الرقابة المطبقة في مركز الضرائب	03

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
10	رمز موقع جبايتك	01
28	فرع المصلحة الرئيسية للتسيير	02
29	فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث	03
30	فرع المصلحة الرئيسية للمنازعات	04
30	فرع المصلحة الرئيسية للقباضة	05

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
50	نافذة اتصال الترقيم الجبائي	01
51	نافذة الترقيم الجبائي	02
52	نافذة طلب رقم تعريف جبائي لشخص معنوي	03
53	نافذة طلب رقم تعريف جبائي شخص معنوي - المقر الرئيسي -	04
54	نافذة طلب رقم التعريف جبائي شخص معنوي	05
55	استمارة معلومات طلب رقم تعريف جبائي شخص معنوي	06
56	نافذة خدمة جبايتك jibayatic	07
57	نموذج استمارة التسجيل ضمن الخدمة جبايتك	08
58	ملحق استمارة التسجيل ضمن جبايتك	09
59	نافذة الدخول إلى القضاء الشخصي الخاص بالمكلفين بالضريبة	10
62	استمارات التصريح الجبائي الإلكترونية G50	11
61	نموذج الإشعار بالدفع	12
62	نافذة الويب SAP الخاصة بالأعوان الجبائين	13
63	نموذج وصل استلام البيان	14

المقدمة

إن التطور المتسارع الذي يعرفه العالم اليوم في كافة المجالات وخاصة الحاصل في مجال المعاملات الإدارية كان نتيجة تطور الأبحاث وتسارعها لا سيما في مجال تكنولوجيا رقمنة المعلومات والاتصال، التي أصبحت بدورها أحد أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسات في الوقت الراهن، وهذا أدى إلى تواجد العديد من أنماط التعامل على مستوى الإدارات ما نتج عنه تراجع أشكال الخدمة العمومية التقليدية وبرز نمط جديد يركز على البعد التكنولوجي؛

إذ أصبح العالم اليوم يعيش عصر ثورة جديدة وهي ثورة المعلومات، مما أدى إلى إعطاء أهمية كبيرة للرقمنة من طرف المؤسسات وذلك باعتبارها ركيزة أساسية وما لها من دور جوهري في نجاحها؛

إن التطور الهائل في التكنولوجيا والإستعمال لها أصبح له أثر واضح على أغلب المؤسسات وعلى وجه الخصوص قطاع الضرائب مما فرض عليه إستخدام نظام الرقمنة المتمثل في رقمنة النظام الجبائي، وتمت نشأتها بمفاهيم بسيطة وتطورها عبر الزمن، فأصبحت الحاجة إليها إلزاما وإلحاحا، وذلك لعدة أسباب ودوافع وهذا من خلال ما تملكها من مزايا وأهداف مسطرة جعلتها حلا لجميع المشاكل المعروضة في النظام الجبائي، بطريقة سهلة وتميزها بالشفافية والكفاءة العالية

إن من أهم المشاكل التي يواجهها النظام الجبائي ظاهرة التهرب الضريبي التي نقشت وتعددت صورها بشكل سريع وخطير جدا لكونها تكتسي مناعة أكثر، من خلال تكيفها مع كل التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي وعلى التطورات الاقتصادية التي تعيشها كل دول العالم، وعليه تعتبر هذه الآفة من أبرز العقبات التي تواجهها الدولة في تنفيذ لمختلف سياساتها؛ وقد إستعملت كل الطرق والوسائل من أجل القضاء على هذه الظاهرة، وإتخاذ كل الإجراءات الرقابية من أجل الحد منها ولكن كلها كانت حلول وقتية ونتائجها نسبية ضئيلة جدا، ومن هنا بدأ إهتمام النظام الجبائي وبشدة لإيجاد نظام رقابي عالي الكفاءة وذو شفافية

وكانت الرقمنة الحل السريع، وذلك بعد توفير كل المتطلبات اللازمة لإنشاء نظام رقمي جبائي كامل من أجل العمل على قاعدة صحيحة ولكي يستطيع النظام الجبائي تحت إطار الرقمنة العمل بالطرق اللازمة للحد من هاته الظاهرة والسيطرة عليها، فهي المنفذ الآمن للنظام الجبائي في إعادة كل الديون الضريبية المكدسة وزيادة رفع متوسط التحصيل الجبائي وبالتأكيد الحد من التهرب الضريبي الذي سيتبعه الإصلاح العام للنظام الجبائي

✚ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود برقمنة الإدارة الجبائية والتهرب الضريبي؟

- كيف تؤثر الرقمنة على مجال الإدارة الجبائية؟ وهل الرقمنة تساعد في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

✚ فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت

صياغة الفرضيات التالية:

- الإدارة الضريبية حققت قفزة نوعية من خلال اعتمادها على الوسائل الرقمية الحديثة في زيادة أداء الرقابة الجبائية

- تساهم عصنة القطاع الضريبي في الحد بشكل كبير من ظاهرة التهرب الضريبي

أهمية الدراسة: يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة، حيث تعد رقمنة الإدارة الضريبية خطوة هامة لإضفاء

الشفافية في التعامل مع شركاء قطاع الضرائب، من مواطنين ومؤسسات وهيئات عمومية وخاصة، فهي تعد

شرطا أساسيا في معادلة كسب الثقة بين هؤلاء الشركاء وتحقيق العدالة الجبائية

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات الإتصال المستخدمة في الإدارة الجبائية؛

- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الرقمنة في الإدارة الجبائية لمحاربة التهرب الضريبي؛

- التعرف على أبعاد موضوع التكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة فهمه، والإلمام بجميع المفاهيم

المرتبطة به

✚ منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الإعتماد على المنهج

الوصفي والمنهج التحليلي، وقد تم الإعتماد على الأداة البحثية التالية: دراسة الحالة في معالجة الفصل

التطبيقي من خلال زيارة مركز الضرائب CDI وبالتعاون بموظفي مختلف المصالح وإلى أي مدى تم تطبيق

الرقمنة في القطاع.

✚ حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: التعرف على رقمنة النظام الجبائي وانعكاساته في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

الحدود الزمانية: تم إنجاز هذه الدراسة سنة 2023، وهذا من خلال القيام بدراسة تطبيقية في الفترة بين 10 ماي حتى 23 أوت.

الحدود المكانية: مركز الضرائب CDI، برج بوعريريج.

✚ أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

– الأسباب الذاتية:

- ✓ الميل الشخصي والاهتمام بالموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته؛
- ✓ ارتباط الموضوع بتخصصنا محاسبة وجباية معقمة، والرغبة في محاولة الربط بين الواقع العلمي والجانب النظري فيما يتعلق بانعكاسات رقمنة النظام الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي

– الأسباب الموضوعية:

- ✓ التعرف على ماهية الرقمنة
- ✓ دراسة التهرب الضريبي الذي أصبح ظاهرة عالمية، ومعضلة اقتصادية تنتشر عبر مختلف أنحاء العالم وتؤرق حتى أقوى الاقتصادات العالمية
- ✓ معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير أداة الرقابة الجبائية

✚ صعوبات الدراسة:

- قلة المؤسسات الضريبية التي تعتمد على نظام الرقمنة
- نقص الوعي لدى كثير من الموظفين بأهمية الرقمنة وكذا نقص درايتهم بهذا الموضوع
- عدم توفر المكاتب الجامعية على مراجع لها صلة مباشرة بالموضوع

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول ماهية الرقمنة والتهرب الضريبي، أما

المبحث الثاني الدراسات السابقة، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية من خلال دراسة حالة ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم عام لمركز الضرائب ، أما المبحث الثاني فكان حول واقع تطبيق الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي ، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة

الفصل الأول:

الإطار النظري لماهية الرقمنة

ودورها في مكافحة التهرب

الضريبي

تمهيد:

باعتبار أن الضرائب أحد أبرز أدوات السياسة الإقتصادية الكلية، فإن رقمنة النظام الضريبي تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام، وتعتبر الرقمنة من أبرز التوجهات الأساسية في العصر الحالي لما لها من تأثير في البيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ومن خلال رقمنة النظام الضريبي وتحديثه تسهل عملية الرقابة الجبائية بحيث يتيح هذا التحديث دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية المرقمنة مما يسهل عمل الإدارة والمدقق معا وهنا يظهر دور رقمنة قطاع الضرائب في زيادة كفاءة الأداء الضريبي وتسهيل عمليات التصريح والتحصيل الجبائي وتفعيل أداء الرقابة الجبائية.

المبحث الأول: ماهية الرقمنة والتهرب الضريبي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الرقمنة والتهرب الضريبي

تعتبر رقمنة النظام الجبائي أحد أهم الركائز الأساسية في تطبيق التكنولوجيا الرقمية واستخدام الأنظمة والبرمجيات لتحسين وتبسيط عمليات جمع الضرائب وإدارتها، إذ تهدف رقمنة النظام الجبائي إلى تحسين كفاءة وشفافية العمليات الجبائية وتقديم خدمات أفضل للجهات الحكومية؛ إن فهم التقدم في الرقمنة والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالتهرب الضريبي مهم لضمان النمو الإقتصادي المستدام والعدالة الضريبية في المجتمعات

المطلب الأول: ماهية رقمنة القطاع الضريبي

سعت أغلب الدول إلى تبني فكرة الإدارة الإلكترونية كمحاولة منها لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإدارة التقليدية، والجزائر بدورها أعطت أهمية لفكرة الإدارة الإلكترونية، وعملت على تطبيقها في مختلف القطاعات، ومن بين القطاعات التي اهتمت بها نجد الإدارة الضريبية

أولاً: ماهية رقمنة القطاع الضريبي

أ- تعريف الرقمنة:

عرفت الرقمنة على أنها استنساخ رقمية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة رقمية *Chaine Numérique*، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقمن¹.

- المفهوم اللغوي: وقد عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية إلكترونية لإنتاج رموز إلكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي أو من خلال إشارات إلكترونية تناظرية².

فالرقمنة هي العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، أو بيانات نصية، أو ملف صوتي أو أي شكل آخر³.

¹- غادة عبد المنعم موسى، الرمادي إبراهيم، الرقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013، ص25.

²- لبعير صالح، التوجه نحو الرقمنة وفعاليتها على الإتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، تخصص صحافة مكتوبة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص43.

³- المرجع نفسه، ص44.

حسب تعريف تايلور فالرقمنة تمثل الفرق بين البتات Bits و هي كل ما ليس له لون ، أو حجم أو وزن و يستطيع السفر في سرعة الضوء ويعد أصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات، يعبر عنه بسلاسل من الصفر والواحد والذرات Atoms التي تشكل بطبيعة الحال المادة الصلبة مثل الورق والحبر اللذان يوضعان معا لإعطاء المعنى والقيمة لهذه المادة ، أي ان الرقمنة من الناحية العلمية هي نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من النقاط الصور للمواد المطبوعة وإتاحتها بلغة مشفرة ومن ثم تخزينها ونقلها واسترجاعها ونسخها وحتى تغييرها¹ يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط Numération بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من أي الورقي إلى النمط الرقمي، وذلك يصبح النص والصورة الثابتة او المتحركة و الصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصبح قابلة للاستقبال والاستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية ، ومن هنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب².

ومن هنا يتضح أن الرقمنة تعتبر عملية إنتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الإبتكار للمنتجات والخدمات، وكذا طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء إستراتيجية رقمية والتي يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم الإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الإستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي³.

ب: خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة بالخصائص التالية:

- **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن إلكترونية متجاورة⁴
- **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة

¹ - نجلاء أحمد يس ، الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2012، ص16.

² - أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، مجلة دراسات المعلومات، العدد4 ، 2009، ص11

³ - رديف مصطفى، بن سعيد لخضر ، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وأفاقها في ظل تداعيات الأزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص355.

⁴ - مشهور أحمد، تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دمشق، يوم 31 أكتوبر 2007، ص7.

- اقتسام المهام الفكرية من الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الاصطناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج
- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات من بقية النشاطات الأخرى؛
- التفاعلية: أي ان المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن ان يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة ؛
- اللاتزامية: تعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت
- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن ان تعطل الأنترنت
- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة والبلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمل
- الشبوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمط المرن
- العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة، و معقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، و هي تسمح لراس المال بأن يتدفق إلكترونيا¹.

ج- آثار الرقمنة على النظام الجبائي:²

من أجل الإقلاع بالنمو الإقتصادي في الجزائر يجب رقمنة القطاع المالي باعتباره المحور الرئيسي في القطاع الإقتصادي، فمختلف المديرات التابعة لوزارة المالية كمديرية الضرائب ومديرية الجمارك، المديرية العامة للخزينة العمومية ومديرية أمالك الدولة وغيرها تعاني من غياب التنسيق بينها بسبب عملها بصفة منفردة، وهذا ما يتطلب ربط هذه الإدارات بإستخدام الرقمنة من أجل التنسيق فيما بينها.

¹ مشهور أحمد، مرجع نفسه، ص7.

² نبيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص 32-33.

1- المساهمة في التنسيق بين الإدارات:

عند شراء أو بيع بعض العقارات يتم دفع إتاوات أو رسوم للضرائب، وفي كثير من الأحيان نجد عائق إثبات الملكية وبعد التوجه إلى مديرية امالك الدولة يتوجه المعني إلى مديرية الضرائب بسبب غياب التنسيق الإلكتروني بين مختلف المديریات، لذا يجب وجود حلقة إلكترونية (رقمنة) ما بين مختلف القطاعات كقطاع الضرائب وقطاع أمالك الدولة وقطاع العدالة بسبب ما تعرفه المحكمة العقارية من إشكالات.

2- القضاء على التهرب الضريبي:

إن غياب إحصاء للوعاء الضريبي الصحيح يؤدي لوجود عدم الرغبة في دفع الضرائب بسبب البيروقراطية على مستوى هذه الضرائب وعدم وجود التصريح الإجباري لرقم الأعمال أو الأرباح والثروة والممتلكات مما يساهم ذلك في التهرب الضريبي، لذا يجب إعتناء الرقمنة لتسهيل الإجراءات الإدارية حتى يقوم المكلف بالضريبة بالدفع دون التوجه إلى مصلحة الضرائب بصفة مباشرة، حيث يتم التحصيل الجبائي من حسابه البنكي أو البريدي وذلك بالتعاون مع وزارة البريد أو البنوك من خلال التعاملات الإلكترونية وبشفافية وبعيدة عن أي تلاعبات إدارية.

3- محاربة الغش الضريبي (تضخيم الفواتير):

إن رقمنة قطاع الجمارك سيساهم في القضاء على تضخيم الفواتير، وهذا ما سيضفي الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع أو المستورد عن طبيعة السلع المستوردة وكذا المبلغ الذي سيتم بيعها به، كما تعتبر الرقمنة ضرورية لغرس الثقة في المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين وخطوة مهمة لتحويل مناخ الإستثمار في الجزائر إلى مناخ مستقطب وغير منفرد وبعيد كل البعد عن التلاعبات الإدارية، لذا يجب توفير الأرضية اللازمة لإلتجاه نحو رقمنة كل القطاعات الإقتصادية من خلال تكوين العمال المتواجدين في مختلف المديریات وسن القوانين الإلزامية رقمنة قطاع المالية عبر مراحل، بالإضافة إلى ضرورة وجود رقابة وصرامة في التنفيذ من أجل إطلاق فعال وناجع للرقمنة والخروج من التتظير إلى التنفيذ.

ثانيا: ماهية الإدارة الجبائية

تعريف الإدارة الجبائية: الإدارة الجبائية هي فرع من فروع الإدارة المالية و التي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة) ، فهي عملية توجيه الجهود البشرية لتحقيق أهداف معينة ، و ذلك بالاستعانة بالموارد المتاحة و استغلالها بالطرق المثلى لتحقيق هدف معين¹.

تختص الإدارة الضريبية بتطبيق القوانين الضريبية وتنفيذها على أكمل وجه، حماية لحقوق كل من الخزينة العامة والمكلف، ومن ناحية أخرى تعمل على تطوير هذه القوانين بما يتماشى مع تطوير المجتمع وأهدافه. تقوم الإدارة الضريبية بمجموعة من المهام وهي التخطيط والتوجيه والتنظيم والرقابة، وتتميز بذاتية مستقل تستمدتها من استقلالية القانون الضريبي، الذي تعمل على تطبيقه، من خلال الامتيازات والسلطات التي يمنحها لها دون غيرها، وتقسم الإدارة الضريبية إلى:

- الإدارة المركزية: التي تقم بالبحوث والتخطيط من أجل تعديل النظام الضريبي وتطويره، وتطوير العمل في الإدارات التنفيذية المختلفة والتوجيه الفني وإدارة القوى العاملة والمتابعة والرقابة.
- الإدارة التنفيذية : التي تنفذ و تطبق القانون ، فهي جهة الاتصال المباشر مع المكلف ، لذلك يجب تهيئة مكاتب عمل مريحة لكل من المكلف و الموظف ، و تقسيم العمل بين الموظفين من أجل رفع كفاءتهم الإنتاجية، و تقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطة عمل لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القصير (خطة شهرية أو سنوية)، و تعتمد من طرف الإدارة المركزية ، كما تقوم بحصر المكلفين بالضريبة و اتخاذ إجراءات التقدير و التحصيل الضريبي ، و المتابعة و الرقابة من خلال استخراج الإحصائيات و إعداد تقارير السنوية و مقارنتها بسنوات سابقة ، و ذلك من أجل متابعة و مراقبة أوضاع المكلفين و متابعة إجراءات التقاضي بينها و بين المكلفين ، و اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة التهرب الضريبي :

عصرنة الهيكل التنظيمي لإدارة الضرائب:

قائمة الدولة بوضع استراتيجيات لعصرنة هياكلها قصد السير مع متطلبات العصر الحالي، توجت بإحداث هياكل جديدة على مستوى المصالح المركزية والخارجية فتم إنشاء واستحداث كل من:

✓ مديرية كبريات المؤسسات DGE؛

✓ مراكز الضرائب CDI؛

¹ عبد الباري درة و آخرون، الإدارة الحديثة والمفاهيم و العمليات، جامعة الإسراء (عمان-الأردن)، سنة 1994، ص4.

✓ المركز الضريبي الجوّاري CPI؛

فهذه العملية رمت لتقليص الهياكل الضريبية ، هدفها تجميع المتفشيات و القابضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة ، حيث تتكفل الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة و المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها¹.

ثالثا: التدابير الالكترونية في إدارة الجبائية

انطلاقا من فكرة تجسيد الإدارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية، للبلاد الى رفع التحدي لإحداث جملة من التغيرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الالكترونية الجديدة التي مست بعض القطاعات العمومية، ومن بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرية، وهذا لاعتبارها أحد مقومات النظام الاقتصادي.

على مستوى الإدارة الجبائية:

اعتمادا على التكنولوجيا ورغبة منها في رقمنة ادارتها، سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة الي استحداث قنوات الاتصال الحديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الاتصالية متمثلة في الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب والبوابة الالكترونية جبايتك.

انشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية **site web**:

اولت المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الإلكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال اثرائه بمعلومات جبائية وتحيينه بعد كل تعديل يمس التشريع، والاعلام المكلفين بالضريبة بإخبار الجبائية بانتظام من خلال رسائل المديرية العامة والمقالات الصحفية التي يتم نشرها في المجال الجبائي، مثل نشر قانون المالية، القوانين التنظيمية..... الخ، يمكن تفصيل هذه الخدمات في:

- بريد الاتصال متاح للجمهور عبر الرابط الالكتروني: contact-dgi@mf.gov.dz يمكن من خلاله طرح أسئلة ذات طابع جبائي من اجل الحصول على المعلومات وبيانات حول مخاوفهم الضريبية في غضون فترة أقصاها ثلاثة (3) أيام

- بريد التظلم الذي يهدف الى توفير أداة حوار واستماع، للمكلف بالضريبة بإرسال شكاوهم واقتراحاتهم وتظلماتهم عبر المواقع: doléances@mf.gov.dz

¹ <https://www.mf.gov.dz> 2004

كما وضعت المديرية العامة للضرائب ثلاث صفحات اجتماعية، Facebook، twitter، Google، بغية ترقية مختلف المواضيع ذات الصلة بالجباية من جهة، ومن جهة أخرى جمع المعلومات، من أجل تحسين صورتها والإفادة بالأحداث، وإصدار بلاغات، وخلق ديناميكية لموقعها الإلكتروني، وتعزيز العلاقة مع شركائها

الاشتراك في النشرة الإخبارية للمديرية العامة للضرائب، يتم إعلام المكلفين بالضريبة، من خلال الموقع الرسمي بشكل دوري للرسائل الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، وعن كل مستجدات مثل القوانين المالية، القوانين الجبائية، مناشير، نص الاتفاقية الدولية

رزمة جبائية عملية مفيدة للغاية لتذكير دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية

تحميل الوثائق الجبائية القابلة للتعبئة، حيث توفر هذه الخدمات للمكلفين سلسلة من المطبوعات والوثائق الجبائية قابلة لتعبئة البيانات مع إمكانية تنزيلها وطباعتها؛

- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب، حيث توفر هذه الخدمة تفاصيل الاتصال بجميع الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب، العناوين وأرقام الهاتف والفاكس، كما يسمح للتطبيق بفصل خريطة جوجل لتحديد ال فرق للوصول إليها عبر خدمات Google maps

- إمكانية إجراء التحقيقات و استطلاعات الرأي عبر الإنترنت ، حيث أطلقت المديرية العامة للضرائب في سنة 2015، من خلال الموقع الرسمي تحقيق حول جودة الخدمة النوعية المقدمة على مستوى الهياكل الجديدة (مديريات كبريات المؤسسة، و مراكز الضرائب)، و هذا بإجراء تحقيقات و استطلاعات الرأي و جمع آراء الجمهور للمواضيع اللازمة من أجل تصحيح الاختلالات¹.

إطلاق نظام المعلوماتي جبايتك:

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة، من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها، لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها؛ وتلبية الاحتياجات العلمية للمكلفين بالضريبة.

من بين أنظمة المعلومات التي أستخدمتها المديرية العامة للضرائب ، بالتعاون مع المتعامل الإسباني (indra-sitema)، نجد نظام المعلومات الجبائية "جبايتك" و الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016،

¹ - سحنون فاروق، لعربية محمد، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة - دراسة - حالة - مركز الضرائب لولاية سطيف، جامعة سطيف، ص ص 516-517.

والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، و ترقية الخدمات عن بعد و تحسين ظروف المؤسسات و تعزيز التحضر الجبائي¹.
و "جبايتك jibayati هو نطق نسخة من كلمة "فرض الضرائب" في اللغة العربية و "tic" يتوافق مع تقنيات المعلومات و الاتصال للتصريح عبر الأنترنت ، و كذا الدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة².

هذه البوابة هي أول تجربة لإجراءات العمل عن بعد، المصممة لتسهيل وتبسيط الرسوم الضريبية يسمح بالتصريح والدفع عبر شبكة الأنترنت على الرابط: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>
تم إطلاقه رسميا في مركز ضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة، في 04 أبريل 2017، ليتم تعميمها على باقي مصالح الإدارة الجبائية قبل ديسمبر 2018، سيمكن هذا النظام إدارة الضرائب من ان تكون إدارة فعالة في خدمة السلطة العمومية و المواطن ، و سيساعدها على تحسين تحصيل عائدات الضرائب العادية³.

ان الاشتراك في نظام جبايتك يمنح لدافع الضريبة الوصول الى منطقة خاصة وأمنة، حيث يتم تقديم العديد من الخدمات:

- إمكانية الدخول بمساعدة الإقرار الضريبي مع حساب التلقائي واختيارات في شكل قوائم مستدله، من الممكن أيضا تحديث إعلان ثم إدخاله ولم يتم إرساله بعد
- نظام إرسال الإعلانات للدفع مع المتابعة المستمرة لجميع التمرينات؛
- الاطلاع على الوثائق التبريرية وطبعها (إشعار بالدفع)؛
- الاطلاع على رزنامة السنوية للالتزامات الجبائية؛
- الاطلاع على حساب الجبائي للمكلف بالضريبة (المعلومات الشخصية والعناصر غير المسددة والمبلغ الإجمالي للدين الجبائي ؛؛ الخ) وكذا الخدمة الجديدة للتوطين البنكي؛
- لم تعد بإمكان دافعي الضرائب الذين يدرجون في اختصاص إدارة الضرائب (DGE) استخدام الإجراء التقليدي (إعلان ورقي) لإيداع هذا الالتزام الجديد بإجراءات التداول عن بعد (الإعلان عن

¹- محي الدين محمود عمر، بوزيان فيصل، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسمسليت، الجزائر، سنة 2021، ص302.

²بن عيو الجلاي، قورار أسماء، التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، جامعة معسكر، الجزائر، سنة 2020، ص79.

³سحنون فاروق، محمد لعربية، مرجع سبق ذكره، ص518.

بعد والدفع عبر الإنترنت)، الاشتراك إلزامي للوصول إلى خدمات جبايتك والغرض منه هو إقامة علاقة بين مديرية كبريات المؤسسات ودافعي الضرائب .

للاضمام إلى جبايتك يجب عليك تقديم ملف لدى مديرية كبريات الضرائب (DGE):

- نموذج طلب الاشتراك؛
- كتاب الشروط العامة؛
- كشف الحساب البنكي؛
- تعويض لدافعي الضرائب الملزمين المفوضين بالتوقيع على نموذج الاشتراك للعمل نيابة عنه، إذا لم يكن الموقع على النموذج هو ممثله القانوني؛
- عند تكوين الملف، يقوم دافع الضرائب بتحديد موعد من اختياره على جبايتك لإيداعه في إدارة الشركات الكبيرة في يوم الإيداع ، يتلقى تحت غطاء مغلق رمز وصوله إلى منطقتة الخاصة على بوابة الإعلان الضريبي¹؛

الشكل رقم 1: رمز موقع جبايتك



المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب

رابعاً: أسباب ودوافع رقمنة القطاع الضريبي

إن التحول إلى النظام الرقمي الجبائي ليس دربل من دروب الرفاهية، انما هو حتمية تفترضها التغيرات العالمية ولقد كانت جملة التغيرات والتطورات التي شهدها العالم على جميع الجوانب وبما فيها الجانب التكنولوجي، وهو سببا كافيا لفرض التحول نحو الرقمنة، وذلك انطلاقا من جملة أسباب وتداعيات التي ساهمت وبشكل كبير فيتبني التحول الرقمي في معظم الإدارات الربحية والخدماتية على حد سواء،

¹ <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

وذلك كله للوصول إلى تحسين الخدمات العمومية وتقريب الإدارة من المواطن وزيادة فعالية هذه الخدمات وكفاءتها،

و ما يجدر الإشارة إليه أن التحول الرقمي هو دمج تكنولوجيا الرقمية في النظام الجبائي ، مما أدى إلى التغييرات الجوهرية في كيفية عمل القطاع الجبائي، و كيفية تقديم القيمة للعملاء ، ة أبعد من ذلك ، انه تغيير ثقافي يتطلب من النظام الجبائي أن نتحدى الوضع الراهن ، و تجربته في الكثير من الأحيان و تتقبل الفشل بأريحية ، فالتحول الرقمي أمر حتمي للقطاع الجبائي من أجل الدوافع التالية¹:

الرغبة في التحول من الشكل التقليدي في القطاع الضريبي إلى مجموعات متاحة على وسائط رقمية حديثة؛
- تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به، هذا ما يستلزم مواكبته من أجل العدل التقدمي؛
- تزايد الضغط والمطالب الشعبية على الإدارات وكذا الحكومات، لذلك الرقمنة تعد الحل الوحيد الأنفي في تنظيم المنظومة الضريبية

- الرغبة في تحقيق مبدأ الشفافية من خلال التقليل من مظاهر الفساد والمحسوبية وتدعيم ثقة المواطن بالإدارة بشكل خاص والنظام الجبائي بشكل عام

- زيادة مساهمة المواطنين من خلال إعطائهم الشعور بالمشاركة في اتخاذ القرارات؛

- توجهات العمولة نحو تقوية الروابط الإنسانية مع وجوب تقديم خدمات جديدة ومنتطورة لاعتبارها المنفذ الأمن للإحصاء الجبائي.

- الرغبة في عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين أداء الهيئات، الذي عن طريقها يمكن تسهيل العمل الجبائي؛

- الرغبة في تطوير التجارة في النظام الجبائي والمبادلات الخارجية

- وجوب مواجهة الزيادة في العجز المالي من خلال مصادر جديدة، في البحث عن عائدات جديدة ومرتفعة

وهذا من خلال الإدارات الضريبية على طرق رقمية جديدة لجمع البيانات والمعلومات الرغبة

- الحاجة المستمرة في إصلاح الساسة الضريبية ومعدلات الضرائب أي إصلاح النظام الجبائي وهذا من

أجل التطور العام

- التراكم غير المنضبط لديون بعض دافعي الضرائب؛

- الوقوع في فجوة تكلفة الإيرادات المفقودة بما في ذلك التكاليف التشويهية للنظام الجبائي والإدارة الضريبية

والنظر إليها نظرة احتيال؛

¹ [عساي مريم](#)، عدوكة الزهرة، رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي دراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب، مذكرة ماستر تخصص علوم مالية والمحاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021، ص12-13.

- عدم تناسق المعلومات زاد من صعوبة تحديد دخل الأفراد واصولهم هذا ما يؤدي بالكثير في دخول في التلاعبات نيتهم في التهرب الضريبي الكلي أم الجزئي؛
- كثرة الشكاية بالنسبة للتحصيل الجبائي، الأمر الذي غدى الارتياب وعدم الشفافية وهذا ما سيؤدي إلى فقدان النظام الجبائي قيمته بفقدان سيطرته على شفافيته؛
- غياب التنسيق الإلكتروني والتفاعلي بين جميع الإدارات الضريبية الذي أدى إلى التهرب من دفع الإتاوات والرسوم؛
- غياب الإحصاء للوعاء الضريبي الصحيح لوجود عدم رغبة في دفع الضرائب بسبب بيروقراطية قاتلة على مستوى هذه الضرائب، لذلك استوجب القضاء عليها وعلى كل التلاعبات الإدارية؛

المطلب الثاني: التهرب الضريبي وطرق الحد منه في إطار رقمنة النظام الجبائي

تعد الضريبة وسيلة مالية تتخذها السلطات العامة لتحقيق أغراضها، فهي انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع الذي تفرض عليه، لكن غالبا ما يلجأ المكلف إلى تصرفات معينة من أجل التخلص من الضريبة المفروضة عليه عن طريق ما يصطلح عليه بالتهرب الضريبي الذي أصبح يمثل عائقا أساسيا للتنمية الاقتصادية في أغلب دول العالم ، و رغم عدم وجود تعريف محدد له إلا أن السلطات الجبائية تعمل دوما على إيجاد إطار قانوني لسد الطريق أمام هذه الظاهرة ، و ذلك لأنها تؤدي إلى فقدان الخزينة العامة للدولة موارد مالية هامة ،مما يحول عن تحمل أعبائها المختلفة، و تجلت صعوبات كثيرة في تسطير سياسة الإنفاق العام و للحد من الظاهرة يجب وضع نظام رقابي فعال معتمد وقوانين صارمة؛

أولاً: التهرب الضريبي

1. تعريف التهرب الضريبي:

تنوعت تعاريف التهرب الضريبي المقدمة من طرف الاقتصاديين:

التعريف الأول: يعرف التهرب الضريبي على أنه يقوم أساسا على عدم دفع الضريبة على الأموال الناتجة على نشاط شرعي والتي لم يتم التصريح بها لدى مصلحة الضرائب، وهذا لا يتوافق مع الواقع ويعتبر انتهاك للقانون، فقانون الضرائب يلزم يدفع الضريبة على العائدات المحققة من مجموعة من الأنشطة المحددة قانونيا حيث يتعرض المكلف بالضريبة في حالة ثبوت قيامه بهذه العملية إلى عقوبات منصوص عليها في

نص تشريعي فالتهرب الضريبي هو ظاهرة تتمثل في محاولة المكلف بالضريبة عدم دفعها كلياً أو جزئياً بعد تحقق فواتعها المنشئة، والتهرب قد يكون مشروعاً والذي يطلق عليه تجنب ضريبي وهو لا يتضمن مخالفة قانونية أو تهرباً غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية أي مخالفة المكلف بدفع الضريبة للأحكام والنصوص التشريعية وذلك بوسائل غش والتحايل على القانون مستفيداً من بعض الثغرات في التشريع الضريبي بهدف الوصول إلى عدم الالتزام بدفع الضريبة والتخلص من عبئها كلياً أو جزئياً وكذلك

يتمثل في لجوء بعض المكلفين إلى محاولة التخلص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة بشتى الطرق والأساليب المشروع منها و الغير مشروع يسمى التجنب الضريبي عندما يتخلص المكلف من دفع الضريبة بأسلوب غير مخالف للأحكام النظام الضريبي، أما عند محاولة المكلف من دفع الضريبة المستحقة عليه من إتباع الأساليب و الطرق تحمل طابع الغش والإحتيال و مخالفة لأحكام التشريع الضريبي فيسمى تهرباً ضريبي

ومن هنا يتضح أن التهرب الضريبي هو سلوك عدم إقرار ضرر للمكلف القانوني واجب بدفع الضريبي، حيث يحاول من خلاله التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه جزئياً أو كلياً ، حيث يمكن إتخاذ مجموعة من طرق وأساليب مشروعة وغير المشروعة لأنه يمكن التمييز بين نوعيين من التهرب الضريبي :

التهرب الضريبي الذي يتم من خلال مخالفة واضحة للقانون الضريبي حيث تترتب عليه عقوبات تسمى تهرباً لأضريبي أو غش ضريبي

التهرب الضريبي الذي يتم دون انتهاك لأي قانون من القانون الضريبي ويسمى تجنب ضريبي

ثانياً: أشكال التهرب الضريبي:

يعد التهرب أحد حقائق الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتهرب معروف في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويشمل طبقات المجتمع جميعاً على اختلاف أحجامها، وثقافتها، وتزداد حدته في الدول النامية أكثر من المتقدمة التي يتمتع أفرادها بوعي ضريبي عال، أما أهم أنواع التهرب فهي:

1- التهرب الضريبي استناداً إلى مشروعيته:

التهرب الضريبي المشروع: يقصد به استغلال المكلف بالضريبة لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة عليه و عدم الالتزام بها، أي ان الشخص يتمكن من التخلص بالتزامه على دفع الضريبة دون أن يضع نفسه في مركز مخالف للقانون، و يكون ذلك ناتج عن سوء النية كما يمكن للتهرب الضريبي المشروع ان يحدث و ذلك عن طريق تجنب الواقعة المنشئة للضريبة حيث أن المكلف يستعين بأهل الخبرة والتخصص

من أجل معرفة طرق التخلص من الضريبة، فهم يقومون بتحويل الثغرات الموجودة في القانون لصالحهم دون مخالفة التشريع الضريبي، و يعود السبب في ذلك إلى عدم دقة النصوص القانونية الخاصة بالتشريع الضريبي و عدم إحكام صياغتها، بالإضافة إلى عدم موجهتها لكافة الحالات¹:

التهرب غير المشروع: ويأتي التهرب الغير المشروع عندما يقدم المكلف على الأحكام القانونية ، غشا و تحايلا على التشريعات الضريبية و مخالفة الأحكام القانونية و التعليمات التي تصدرها إدارة الضريبة مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون، ويقصد بيه التخلص من أداء الضريبة بالمخالفة الصريحة لنصوص القوانين الضريبية و هو ما يطلق عليه بالغش الضريبي²؛

2- التهرب الضريبي استنادا إلى حجمه: ويقسم إلى:

التهرب الكلي:

وهو أن يتخلص المكلف كليا من دفع الضريبة المترتبة عليه، باستخدام أساليب الغش والاحتيال ليكون خارج نطاق الضريبة، وهناك صور، ووسائل متعددة يلجأ إليها الكلف للتخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه، مثل أصحاب المهن الحرة كسماسرة وأصحاب الحرف الذين لا يكون لهم مكاتب معينة أو تصاريح بمزاولة المهنة، ولم يتم إدراجهم في سجلات الضريبة، و يترتب على هذا النوع من التهرب آثار سلبية خطيرة إذ يفقد الخزينة العامة أموال طائلة ،و يضعف الدور المالي لدائرة الضريبة في تمويل التنمية التي تسعى إليها أكثر البلدان بشكل عام، ولاسيما البلدان النامية، و تمويل الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها بشكل خاص³؛

التهرب الجزئي:

يتمثل في إخفاء جزء من أملاكه، او جزء من المخزونات التي هي في الواقع تخضع للضريبة ليعاد بيعها بعد ذلك في السوق السوداء.

هي محاولة المكلف التخلص من جزء من الضريبة المفروضة عليه ،وذلك عن طريق إخفاء جزء من نشاطه باستخدام الأساليب غير المشروعة، و أمثلة هذا النوع كثيرة منها إخفاء جزء من

¹قروي عبد الرحمان، دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي(دراسة حالة الجزائر)، مجلة دراسات جيائية، المجلد04، العدد02، السنة 2016،ص17.

²غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص 28-34.

³علاء سعيد حسين سعد، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، سنة 2014، ص29.

مبيعاته، أو تسجيلها بأسعار تقل عن سعر بيعها الحقيقي، كذلك يتحقق التهرب الجزئي عن طريق تقديم المكلف إقرارا غير صحيح، و ذلك بتضمينه معلومات غير صحيحة، او غير دقيقة¹.

3- التهرب الضريبي استنادا إلى معيار الإقليمية: ويقسم الى:

التهرب على مستوى الدولي: التهرب الحاصل خارج حدود الدولة الواحدة نتيجة استفادة المكلف من مبدأ السيادة الضريبية للدولة، وقيامه بالاستغلال ارتباطه بعلاقة تبعية تربطه بعدة دول (سواء إقامته على أراضيها، أو ممارسة نشاط اقتصادي فيها) وذلك بهدف التخلص من التزاماته الضريبية؛ ولعل الواقع العلمي يثبت عدم وقوع التهرب الكلي من الضرائب على الصعيد الدولي، بأن يتخلص المكلف من عبء الضرائب المقررة عليه قانونا طبقا للتشريعات الضريبية في كل الدول التي له علاقة تبعية بها، فهذا فرض نادر الوقوع جدا، لأن جميع الدول تحرص عادة تطبيق تشريعاتها الضريبية على المواطنين بها؛

- **التهرب الضريبي المحلي:** يعد ظاهرة قديمة قدم الضريبة ذاتها، كما انه الأكثر شيوعا في العالم من التهرب الدولي، بل لا تكاد تخلو منه أية دولة في العالم مهما اختلفت درجة تقدمها ونموها، فلما تكون الأعمال التدلسية داخل حدود الدولة اين المكلف يلجأ ألي طرق وأعمال غير شرعية لتجنب واجباته الضريبية المتعلقة بالبلد الذي ينتمي إليه؛

ثالثا: أسباب التهرب الضريبي:

إن أسباب التهرب من الضريبة كثيرة و متعددة و لا يمكن حصرها و ذلك لأنها تختلف باختلاف التشريعات المالية، والأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و مستوى الوعي العام و كفاءة الأجهزة و فعالية الإجراءات ألا أنه يمكن إجمال هذه الأسباب على النحو التالي²:

الأسباب التشريعية: تؤدي الصياغة القانونية دورا في تشجيع المكلف على التهرب، فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكوم القانون أقل وضوحا، ويترك مجالا أكبر لتدخل الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات، وهذا يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وإلى محاولة التهرب منه، وبقدر ما تكون الصياغة ضعيفة تكثر في القوانين الثغرات وتكثر التعليمات التي تكون بالضرورة موضوعية بل لحالات معينة، مما

¹ - حسن سالم محسن، مرجع سبق ذكره ، ص513

² **يواضح الجيلاني**، سعدي يحي، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي- دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية مسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، سنة 2014، ص 29.

يدفع المكلف إلى التفتيش عن وسائل للتهرب من خلال الثغرات كما أن المغالاة في معدل الضريبة و التفاوت في الشرائح التصاعدية يدعو إلى التهرب بغية الانتقال من شريحة إلى أخرى معدل الضريبة فيها أقل¹؛
الأسباب السياسية: إن عدم الاستقرار والاستقلال السياسي للبلاد وسياسة الإنفاق العام في الدولة تلعب دورا أساسيا في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة قل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة،

الأسباب الإدارية و الفنية: تعتبر الإدارة الضريبية الأداة التنفيذية المطبقة فكلما كانت الإدارة ضعيفة الكفاءة و النزاهة سهلت التهرب الضريبي²؛

الأسباب الأخلاقية: ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعاً لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية، ويجب متنام للمصلحة العامة، وسعي نحو أداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نحو الجماعة، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار أن ذلك أحد طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقديمها ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع³،

الأسباب الاجتماعية: من الأسباب الاجتماعية التي تدفع بالمكلف إلى التهرب من دفع الضريبة هي عدم ودود عدالة ضريبية مطبقة على واقع الناس مما يمنع المكلف من القيام بواجباته الضريبية نتيجة عدم اتفاقه مع القواعد والأنظمة الضريبية، كما يعد تأثير المحيط الاجتماعي سببا هاما في رسوخ و شيوع ظاهرة التهرب الضريبي وحيث أن المواطن الذي يولد في المجتمع الأصل فيه الغش و التهرب من الالتزامات الجبائية، لا ينتهج إلا هذا المنهج⁴؛

الأسباب الاقتصادية: يتأثر التهرب الضريبي بالظروف الاقتصادية التي تسود البلاد ففي حالة الكساد الاقتصادي تزداد حاجة الدولة إلى الموارد المالية لغرض زيادة الإنفاق العام والقيام بالمشروعات العامة للقضاء على البطالة وإنعاش الاقتصاد تعني انخفاض في متوسطات دخول الأفراد و من ثم تدني قدرة المكلفين على تسديد الضرائب، لذا فإن مساك التهرب ستعري المكلف على توفير جزءا من دخله المتدني في وضع الكساد

¹-علاء سعيد حسين سعد، مرجع سبق ذكره، ص 30.

²-عميمات خالد عيادة، التهرب الضريبي أسباب و أشكال وطرق الحد منه، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

³-أحمد عبد السميع، عالم المالية العامة المفاهيم والتحميل الاقتصادي والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 8 و 176.

⁴-بوشیخي عائشة، بوشیخي فاطمة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، 2014، ص 157.

بينما في فترات الرخاء أي الإنعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة النقود و ارتفاع الدخل و تحسين القدرة الشرائية للأفراد¹؛

رابعاً: آثار الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي:

لرقمنة الجبائية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الضريبية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، لذلك فرقمنة النظام الجبائي لها العديد من الآثار في إصلاح النظام بشكل عام والحد من التهرب الضريبي بشكل خاص وتمثلت هذه الآثار فيما يلي:

- الآثار المباشرة:

التحصيل الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية: إن رقمنة النظام الجبائي ساهمت اليوم مساهمة واسعة في زيادة التحصيلات الجبائية سواء كانت التحصيلات الضريبية مباشرة أو غير مباشرة وكذلك رفع متوسط الإيرادات الضريبية للقيمة المضافة الذي أدى إلى توسيع القاعدة الضريبية وهذه المساهمة لم تكن نظرياً فقط بل كانت بالنتائج، حيث أن الدراسات تشير إلى:

- زيادة المدفوعات الضريبة الملموسة للدول المتقدمة وخاصة كل من إيطاليا وإسبانيا بالنسب التي تتجاوز 10 بالمئة؛

- رقمنة النظم الضريبية على القيمة ساهم في بعض الدول في زيادة الحصيلة الضريبية بما يصل إلى 20 بالمئة؛

- التحول إلى دفع والتحصيل الضريبي في إطار الرقمنة على الصعيد الجبائي يقارل الموازنة بما تقارب 8؛0 و 1؛1 بالمئة أي مما يحقق وفورات تقدر بنحو 320 مليار دولار سنوياً في الدول النامية؛

- رقمنة الضرائب أدت إلى زيادة بنسبة 50 بالمئة في القاعدة الضريبية في الهند في أقل من عام الذي زاد في التشجيع لتوليد المزيد من الإيرادات العامة؛

ثانياً: الآثار غير المباشر:

تعمل رقمنة النظام الجبائي على الحد من التهرب الضريبي ليس فقط بطرق مباشرة بل هي تلف على كل الاتجاهات التي من الممكن أن تتسرب منها فجوة التي تسمح للكثير بالدخول في التلاعبات

¹ - بيساس أحمد، مكافحة التهرب والغش الضريبي في الجزائر حصر لأهم الإجراءات الجبائية الردعية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، مجلة محكمة عملية، العدد رقم 02، جامعة الأغواط، 2013، ص 113.

الضريبية، لذلك تركت هي أيضا آثار غير مباشرة عبرت بها عن حدها للتهرب الضريبي ألا وهي:

- التقليل من حجم الفجوة التجارية: باعتبار أن الفجوة التجارية الضريبية تأتي من ثلاثة مجالات رئيسية لعدم الامتثال لقانون الضرائب: عدم الإبلاغ عن الدخل الخاضع للضريبة عدم سداد الضرائب وعدم تقديم الإقرارات فإن:

80 % من الفجوة الضريبية تأتي من دافعي الضرائب الذين إما الإبلاغ عن التدخل أو المبالغة في النفقات؛

أما فيما يتعلق بالعائدات غير اللائقة التي يقدمها دافعو الضرائب، فإن أكثر من 80 بالمئة يقلون من الدخل، بدلا من التخفيضات الضريبية المبالغ فيها؛

فإنه يأتي معظم الدخل البسيط من الأنشطة التجارية الصغيرة، وليس الأجور أو دخل الإستثمار، لذلك رقمنة النظام الجبائي وعن طريق الطرق التي تمت دراستها في موضوعنا تستطيع التحكم في المسارات المؤدية إلى التهرب الضريبي وبذلك تصبح تؤدي إلى طريق واحد وهو الإصلاح الضريبي؛

التقليل من فجوة التقارير التجارية: التي يتبعها انخفاض معدل الاحتيال التجاري فالتقرير التجارية هي المساعدة في الفهم الصحيح والدقيق لجميع العمليات التي تتم في أي مؤسسة وذلك يستطيع التحليل الصحيح والإحصاء التام للضريبة اللازمة؛

التقليل من مشاكل المتعلقة بالأصالة والدقة: الأصالة والدقة من أهم الوسائل للحد من التهرب الضريبي، فهنا يركز معظم المتحايلون لذلك رقمنة النظام الجبائي اليوم تحاول السيطرة على قدر الإمكان في عملية الرقابة على هاتين النقطتين؛

التقليل من التراكم الغير المنضبط الديون الضريبية والتحقق من الأصول: إن التحايل الضريبي قد أخذ عدة أنواع وأشكال فالتلاعب للأصول أصبح من إحدى هاته التلاعبات وأصبح تأجيل بعض دافعي الضرائب لديونهم ضريبية حجة من حججهم إلى أن تتراكم ويزعم بعضها بنسبها الا ان تتكدس هاته الديون الضريبية وتصبح أصول منسية و هكذا يتهرب مسؤوليها من دفعها، وهنا تتأتي مهمة رقمنة النظام الجبائي التي لا يستطيع أحد التهرب من دقتها، وراقبتها، و النمو؛

التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيها يخص الأنشطة و الأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء، وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الحد من التهرب الضريبي؛

معالجة معلوماتية(آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق الدفع الإلكترونية؛

التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وألية؛

إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال و خاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية¹؛

خامسا: طرق الحد من التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في إطار الرقمنة:

تساهم رقمنة الضرائب في رفع كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب ورصد حجم التعاملات التجارية بين الشركات وبعضها البعض، وبينها وبين المستهلك، من خلال عدة طرق وأساليب نذكر منها²:

1- تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية: اعتمدت السلطات العمومية خطة إستراتيجية تتضمن تدابير لتبسيط النظام الضريبي، لتوسيع الوعاء وتخفيف الضغط الضريبي، وتعزيز وتشديد أساليب وإجراءات الرقابة للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي؛

2- إدخال تكنولوجيا المعلومات: وذلك لسهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة، الذي يثبت ارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية؛

3- الفاتورة الإلكترونية: هي فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة الكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني، وتحتوي على متطلبات الفاتورة الضريبية ولا تعتبر الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي فاتورة إلكترونية، وتساهم في حصر المجتمع الضريبي بشكل أدق، تحمل كل المعلومات اللازمة على الشركات من الرقم التسجيل الضريبي والاسم واللقب والصفة ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني الشخصي، وهذا كله يسهل أيضا وضع المكلف بالضريبة تحت الرقابة الإلكترونية؛

¹ عساسي مريم، عدوكة زهرة، مرجع سبق ذكره، ص 27-29.

² - المرجع نفسه، ص 26.

5- عملية مطابقة البيانات (بين الإدارات): تعتبر من طرق الحد من التهرب الضريبي، حيث أنها تعتبر من الحلول التقنية لمطابقة كل المواصفات بين كل المعلومات المصرحة والمعلومات الواجبة الدفع التي تمتلكها الإدارة الجبائية الرقمية، وتتضمن كذلك آلية تتيح كشف محاولات التلاعب والتهرب الضريبي

6- إدخال قدر أكبر من التقارير: إدخال قدر أكبر من التقارير التي يتم التحقق منها من خلال أطراف ثالثة، على سبيل المثال، دمج المعلومات في العمليات الإدارية القادمة من الوسطاء الماليين، وأجزاء أخرى من الحكومة، ودفاعي الضرائب الآخرين، والإدارات الضريبية الأخرى؛¹

7- نظام البلوكتشين (blockchain): هو شكل من أشكال دفتر الأستاذ الموزع عبر الأنترنت، من فرد إلى آخر بواسطة عقد اتفاقية فيما بينهم (عقد الكتروني) ، ويتكون من قائمة متزايدة باستمرار من السجلات تسمى الكتل مؤمنة ومرتبطة ببعضها البعض باستخدام التشفير ويمكن كل مشارك من عرض جميع السجلات على البلوكتشين، ولا يستطيع أحد عرضها بأثر رجعي ويتم تحديثه كل عشرة (10) دقائق تقريبا ويضمن حصول كل مشارك فيه على أحدث نسخة منه؛

يمكن البلوكتشين من تحسين الامتثال للضرائب بشكل كبير من خلال ضمان المدفوعات الآلية للضرائب في الوقت الفعلي، وهذا من خلال استخدام العقود الذكية، كما يسمح بالتنفيذ للأطراف غير مرتبطة بالتعامل مع بعضها البعض في حالة غياب الطرف الثالث موثوق به من أجل التحقق من صحة المعاملة، على سبيل المثال يمكن اقتطاع الضريبة تلقائيا ودفعها إلى الخزينة وقت دفع الرواتب؛

كما يمكن استخدامه لمعالجة المخاوف الإدارات المالية الأخرى، والحد بشكل كبير من تكاليف المعاملات مثل تحسين الإنفاق العام وتقديم الخدمات، ومنع الاحتيال والتهرب الضريبي؛²

¹-نسرين فوزي وآخرون، بوابة الأهرام، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب، خارطة طريق الإقتصاد المستدام، تاريخ النشر 14 أبريل 2021، الساعة 14:32، تاريخ الإطلاع 2022/05/12.

²- مروة زحاف دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، جامعة أم البواقي، 2019-2020، ص ص 50-51.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها وكيفية الاستفادة منها؛

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية

أولاً: دراسة عساسي مريم، عدوكة الزهرة

بعنوان: "رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي دراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب"، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021؛

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على رقمنة النظام الجبائي وانعكاساته في الحد من أشكال التهرب الضريبي كما تم اسقاط الجانب التطبيقي على دراسة عينة من موظفين قطاع الضرائب في جميع ولايات الوطن، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي في المعطيات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة؛ ولتحقيق هذا الهدف قامت هذه الدراسة بإستخدام عدة أدوات منها المقابلة الشخصية وتوزيع استمارة الاستبيان داخل عينة من مديريات الضرائب وكذلك تمت الاستعانة بالاستبيانات الإلكترونية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن رقمنة النظام الجبائي تؤثر على أشكال كل من التهرب الضريبي يعزى لمشروعيته والتهرب الضريبي يعزى لمكان وقوعه، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين كل من رقمنة النظام الجبائي والحد من أشكال التهرب الضريبي.

ثانيا: دراسة خياطي منورة

بعنوان "رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر" دراسة حالة مذكرة ماستر في شعبة علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تسعى الإدارة الجبائية من خلال برنامج العصرية إلى تعزيز الثقة مع المكلفين بالضريبة وتحسين علاقاتها معهم وعليه تهدف هذه الدراسة إلى التعرف لأهم إجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المستحدثة لدعم فعالية الرقابة، وقد توصلت الدراسة إلى أن الهياكل المستحدثة بموجب إصلاحات لها دور فعال في كسب رضا المكلفين بالضريبة

كما أن إدخال تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي والاتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة، مفادها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية

ثالثا: دراسة بلواضح الجيلاني، سعيدي يحيى

بعنوان: "فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 7، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014؛

تهدف هذه الدراسة إلى:

تحديد مفهوم التهرب الضريبي والبحث في كيفية مكافحته، وتقييم آليات وهياكل الرقابة الضريبية بهدف تفعيلها، تمكينا للخزينة العمومية لاستعادة جزءا من إيراداتها المالية، و اعتمدت هذه الدراسة في جزئها الأول على التحليل النظري لظاهرة التهرب الضريبي وآليات مكافحته بينما احتوى الجزء الثاني على دراسة ميدانية للظاهرة بمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007_2012)؛

رابعا: دراسة: بن ثامر سعيدية

بعنوان: "أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018؛

تهدف هذه الدراسة إلى:

إظهار أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر، ولأجل ذلك تم اختيار مركز الضرائب لولاية النعامة كأحد الهيئات الفاعلة في هذا الجانب

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

هناك أثر للرقمنة على النظام الجبائي، حيث يتجلى هذا الأخير على مستوى الإدارة الجبائية، المجتمع الضريبي، والتشريع الجبائي فبالنسبة للإدارة الجبائية، تم إنشاء شبكات حاسوب داخلية على مستوى مراكز الضرائب مما يسهل أداء العمل الإداري

مكننا الرقمنة المكلف بالضريبة من تحميل مختلف التصريحات الجبائية من خلال الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب، كما سمحت الرقمنة للمكلف بالحصول على رقم تعريف جبائي عن بعد، وأيضا الاستفادة من خدمة جبايتك، أما على مستوى التشريع الجبائي فقد تم نشر مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية على مستوى مواقع الإنترنت؛

خامسا: دراسة مناصرة سميرة، زبيري جهيدة

بعنوان: "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2022؛

تهدف هذه الدراسة إلى:

التعرف على رقمنة الإدارة الجبائية وأهميتها ومدى مساهمتها في زيادة التحصيل الجبائي من عدمه، من خلال الحد من مختلف أشكال التهرب الضريبي باعتبار الضرائب أهم الموارد المالية للحزينة العمومية، وهذا بالاعتماد على نظام معلوماتي جبائي ناجح يساهم في تحسين الفعالية والشفافية ونوعية الخدمات المقدمة؛ واعتمدوا في الجانب التطبيقي على دراسة عينة من موظفي قطاع الضرائب متبعين المنهج التحليلي في جميع البيانات والمعلومات والمعطيات المرتبطة بموضوع الدراسة حيث استخدموا الاستبيان وتم توزيع على عينة؛

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

الفصل الأول:الإطار النظري لماهية الرقمنة ودورها في مكافحة التهرب الضريبي

إلى أن رقمنة الإدارة الجبائية تساهم بشكل مباشر في رفع الإيرادات الضريبية عن طريق إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في النظام الضريبي، الدراسة في مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج

الجدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية الوطنية؛

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة منها
مريم عساسي ، الزهرة عدوكة،؛ 2020/2021	- التعرف على رقمنة النظام الجبائي وانعكاساته في الحد من أشكال التهرب الضريبي؛	-تطرقت الدراسة هذه من ناحية الجانب التطبيقي على دراسة عينة من موظفين قطاع الضرائب حيث قامت بإستخدام عدة أدوات منها المقابلة الشخصية وتوزيع استمارة الاستبيان داخل عينة من مديريات الضرائب وكذلك تمت الاستعانة بالاستبيانات الإلكترونية على عكس نحن قمنا بدراسة حالة على مستوى مركز الضرائب	إستفدت منها في الإطار النظري في التهميش لإيجاد أسباب ودوافع رقمته القطاع الضريبي؛
خياطي منورة، 2022/2021؛	- التطرق إلى إظهار الإجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المستحدثة لدعم فعالية الرقابة وهذا للحد من ظاهرة التهرب الضريبي - وتطرقت الدراسة هذه كذلك إلى إظهار دور الرقمنة في الحد من	-كانت الدراسة في ولاية تيارت على عكس نحن في ولاية برج بوعرييج؛	استفدت منه في معرفة الإجراءات المعتمدة من طرف الهياكل الجديدة المعاصرة في ولاية تيارت وذلك من خلال إظهار دور الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي؛

الفصل الأول:الإطار النظري لماهية الرقمنة ودورها في مكافحة التهرب الضريبي

	ظاهرة التهرب الضريبي	
استفدت منه في الجانب التطبيقي للدراسة	لم تتطرق الدراسة إلى إظهار دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛ -قامت الدراسة بتقنية مسح الآراء عن طريق الإستبيان على عكس نحن قمنا بدراسة حالة؛	بلواضح الجبلاني، سعيد يحيى، 2012/2011؛
إستفدت منها في الإطار النظري في التهميش لإيجاد مدى مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في زيادة التحصيل الجبائي؛	قامت الدراسة بتقنية مسح الآراء عن طريق الإستبيان على عكس نحن قمنا بدراسة حالة	مناصرية سميرة، زبيري جهيدة، 2022/2021
استفدت منه في معرفة خطوات الحصول على رقم التعريف الجبائي؛	كانت الدراسة في ولاية النعامة على عكس نحن كانت في ولاية برج بوعريبيج؛	بن ثامر سعدية، 2018

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الدراسات السابقة؛

المطلب الثاني: دراسات سابقة عربية

أولا: دراسة إبراهيم ناصر جودة

بعنوان: " التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي"، جامعة

الزرقاء، الأردن، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 11 ديسمبر 2016 ؛

هدفت هذه الدراسة إلى:

تجربة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن وأثر ذلك على مساعدة النظام الضريبي بتحقيق أهدافه؛

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

مساهمة إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي في الأردن بالمساعدة بتحقيق أهداف الضريبة منها زيادة التحصيلات الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية بقدر المستطاع ؛

توصل أيضا هذا البحث إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحفزة والمساعدة للتجربة الأردنية في إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي منها الموارد البشرية المؤهلة والمدربة؛

ثانيا: دراسة خالد عيادة عليّات

بعنوان: "التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله و طرق الحد منه"، جامعة إربد،الأردن، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد رقم 02، المجلد رقم 04، 09سبتمبر 2013؛

هدفت هذه الدراسة إلى:

التعرف على العوامل والأسباب التي تدفع المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة وتحديد أكثر هذه الاسباب والعلاقة بينهما

التعرف على الأشكال والأساليب التي يلجأ إليها المكلفين في الأردن للتهرب من الضريبة؛

التعرف على الأساليب والوسائل التي تقلل من التهرب الضريبي وبالتالي مكافحته؛

الخروج بنتائج وتوصيات قد تسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة للتهرب الضريبي، ليتم مراعاتها في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتطوير أداء تحصيل الإيرادات الدولة لزيادة إيراداتها وتقديم الخدمات لمواطنيها؛

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تزايد الاهتمام بموضوع التهرب الضريبي و إدراك الدولة بضرورة وضع الإستراتيجيات للملائمة لإحتوائها والسيطرة عليها، لما يرافقها بعض الآثار السلبية على وفرة الحصيلة للدولة؛

معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى التهرب الضريبي، وأشكاله وطرق مكافحته ليتم مراعاتها من الأجهزة المختصة في الخطط والسياسات المستقبلية الداعية لتطوير وتحسين أداء تحصيل إيرادات الدولة؛

الفصل الأول:الإطار النظري لماهية الرقمنة ودورها في مكافحة التهرب الضريبي

قلة الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجال التهرب الضريبي وبالتالي يؤمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة علمية وعملية مناسبة لسد بعض الفراغ الموجود في أدبيات الإدارة العربية في هذا المجال؛

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة منها
إبراهيم ناصر جودة، 2016	التعرف على كيفية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي؛ التعرف على كيفية تحقيق أهداف النظام الضريبي لزيادة التحصيلات الضريبية ومحاربة التهرب؛	كانت الدراسة في الأردن على عكس نحن في ولاية برج بوعريريج	إستفدت منه لكون الدراسة كانت في الأردن لمعرفة الطريقة الأصح لكيفية تطبيق تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات لزيادة التحصيلات الضريبية؛
خالد عيادة عليّات، 2013	التعرف على موضوع التهرب الضريبي وأشكاله و العوامل التي تؤدي إليه	كانت الدراسة في الأردن على عكس نحن في ولاية برج بوعريريج - قامت الدراسة بتقنية مسح الآراء عن طريق الإستبيان على عكس نحن قمنا بدراسة حالة -التعمق أكثر في موضوع التهرب الضريبي و فقط على عكس نحن أظهرنا دور الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي؛	إستفدت منه لكون الدراسة كانت في الأردن لمعرفة أشكال و عوامل التي تؤدي إلى التهرب؛

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الدراسات السابقة؛

خلاصة الفصل الأول:

تطرقنا في هذا الفصل من خلال الجانب النظري للدراسة عبر التفصيل في ماهية رقمنة الإدارة الجبائية وخصائصها وكذلك تطرقنا لماهية الإدارة الجبائية ورقمنة القطاع الضريبي وخصائصه وكذلك تطرقنا إلى الإطار النظري للتهرب الضريبي وأسبابه وطرق الحد منه في إطار رقمنة النظام الجبائي وأخيرا تحدثنا عن آثار الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي؛

ومن خلال دراستنا السابقة وفي هذا السياق فإن توفير بيئة رقمية في الإدارة الجبائية تتطلب بذل مساعي وجهد من أجل تطوير التحصيل الجبائي من خلال تسهيل العملية للمكلفين جبائيا فضلا عن إيجاد وسائل التي يمكن من خلالها تطوير مخالصات الأداءات الجبائية لتحقيق هدف الإدارة الجبائية في تعظيم إيراداتها وتفعيل أداء الرقابة الجبائية والقضاء والتقليل من الغش والتهرب الضريبي من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الرضا التام للمكلفين؛

كما يمكن أن نقف على أهمية الرقمنة في الإدارة الجبائية إذ تساهم وبشكل فعال في بسط طرق وأساليب جديدة تتيح للإدارة الجبائية ممارسة مهامها ووظائفها بشكل جيد وتساعد المكلفين بالوفاء بالتزاماتهم القانونية والإبتعاد عن التهرب الضريبي؛

الفصل الثاني: معرفة واقع الرقمنة في

الحد من ظاهرة التهرب الضريبي مركز

الضرائب برج بوعريريج

تمهيد:

بعد أن تم التطرق في الفصل الأول إلى الأسس النظرية حول دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، في هذا الفصل إرتأينا أن ندعم البحث بدراسة ميدانية التي تعتبر بمثابة إسقاط للجانب النظري على الواقع، وإعطائه بعد آخر، وهي دراسة تقييمية تستند على أسس وقواعد علمية، وذلك بمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج بغية حصر عينة الدراسة في أشخاص مطلعين على نظام جبايتك وبالتالي تكون هذه الفئة هي المخول لها دون سواها الإجابة عن التساؤلات والتي على أساسها يتم إثبات أو نفي فرضيات البحث، وفي الأخير تم تدعيم هذه الدراسة بأداة وهي المقابلة وانطلاقا مما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب لولاية برج بوعريريج

المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي

المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب لولاية برج بوغريج

في هذا المبحث سنقوم بتسليط الضوء على مركز الضرائب لولاية برج بوغريج، من خلال التعرف عليه و على مهامه المخولة له و هيكله الإداري والتنظيمي المتضمن لمجموعة من المصالح

المطلب الأول: تعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوغريج

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوغريج

تعريف مركز الضرائب (CDI):

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم، يطمح مركز الضرائب المنشأ بهدف تقديم خدمة نوعية، إلى تطوير شراكة جديدة تجمعها بالمكلفين بالضريبة تقوم أساسا على التواجد، الإستماع، الإستجابة، ومعالجة سريعة لكل الطلبات التي يقدمها المكلف بالضريبة، يمثل مركز الضرائب بالنسبة للمكلف بالضريبة المحور الجبائي الوحيد المكلف بالتسيير العرضي لملفه، شكل إفتتاح مركز الضرائب النموذجي لروبية في 2009، أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، إن الهدف الرئيسي من إفتتاح هذا المركز هو السماح لإدارة الجبائية بتقييم فعالية التنظيم والأساليب وكذا الأدوات المحددة لعمل المركز، على الرغم من تجربته القصيرة، سجل المركز النموذجي لروبية تطورا واحدا من حيث الأداء المالي، معالجة القضايا النزاعية، الرقابة، و الإستقبال، مع هذه العودة الإيجابية للغاية للخبرة، قامت المديرية العامة للضرائب في أواخر سنة 2011 بوضع حيز العمل ستة مراكز للضرائب في كل من ولايات مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر قالمة، أم البواقي، وسوق أهراس

أما فيما يخص مركز الضرائب برج بوغريج فقد تم إفتتاحه بتاريخ 02/12/2012، وهو عبارة عن مركز موحد، يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير، التحصيل، المراقبة، والمنازعات، إذ يتكفل مركز الضرائب بمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمجال إختصاصه والمتمثلين في:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والذي يفوق رقم أعماهم السنوي (8.000.000) دج سنة 2022
والغير التابعة لمجال إختصاص مديرية كبريات الشركات

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب

يتضمن مركز الضرائب ضمن هيكله التنظيمي ثلاث 03 مصالح رئيسية ومصححتين تسمى بمصالح
الرئيس والقباضة

المصالح الرئيسية:

1؛ المصلحة الرئيسية للتسيير: وهي مكلفة بالقيام بالوظائف التالية:

-التكفل بملفات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء ومتابعة الامتيازات الجبائية
والدراسة الأولية للاحتياجات

-اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات ومراجعة المحاسبة

-إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات و إعداد مخططات العمل بالتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى
مع الحرص على انسجامها

-المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز الموافقة عليها، لصفة وكيل مفوضا
للمدير الولائي

تنظم المصلحة الرئيسية ضمن 05 مصالح فرعية وهي:

-المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛

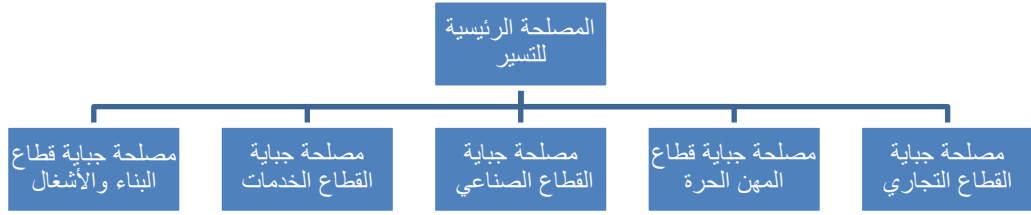
-المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛

-المصلحة المكلفة بجباية قطاع التجاري؛

-المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛

-المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛

الشكل رقم (02): فرع المصلحة الرئيسية للتسيير



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المديرية العامة للضرائب؛

2-المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتقوم بالأدوار التالية:

- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية، ومعالجتها وتجربتها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
1- اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان ومراقبة على أساس المستندات التصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية

وتضم أربع مصالح فرعية كالتالي:

- مصلحة البطاقات والمقارنات: هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية:

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والإستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها

- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها و استردادها من أجل إستغلالها

- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة

-مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة: تنحصر مهام هذه المصلحة في:

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تفعيل حق الإطلاع

- إقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج الرقابة إنطلاقا من المعلومات المجمعة

3- مصلحة التدخلات: تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وهي مكلفة بالأدوات التالية:

- برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تفعيل حق التحقيق وحق الزيارة والرقابة.

- إنجاز المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة والعمل على مراقبتها وتحصيلها

- إقتراح ملفات المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم

4- مصلحة الرقابة: تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وتتخصص مهامها في:

- إنجاز برامج الرقابة على أساس المستندات والرقابة في عين المكان
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج الرقابة وتقييم مردودها

الشكل رقم (3): فروع المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث:



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب؛

المصلحة الرئيسية للمنازعات وهي المكلفة بالأدوار التالية:

- دراسة كل طعن نزاعي، أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب وناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررهما المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة،
- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية؛

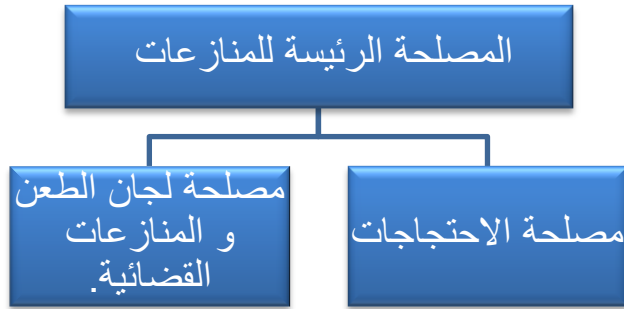
وتضم ثلاث مصالح:

5- مصلحة الإحتجاجات:

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها
- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إسترجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر

- دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الإحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة
- معالجة منازعات التحصيل
- 6- مصلحة لجان الطعن و المنازعات القضائية: تكلف هذه المصلحة لاسيما بالمهام التالية:
 - مصلحة التبليغ والأمر بالدفع؛

الشكل رقم(4): فروع المصلحة الرئيسية للمنازعات؛



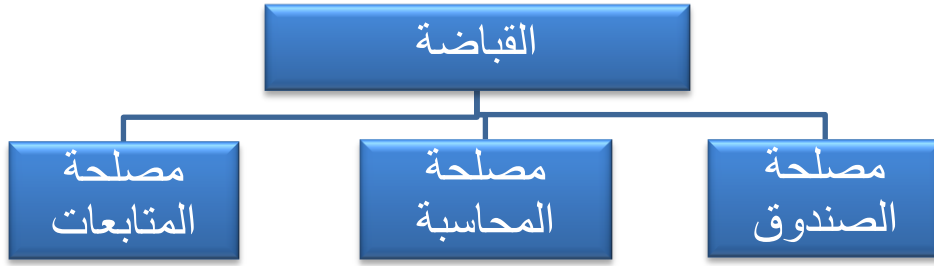
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب

القباضة هي المكلفة بمايلي:

- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة او الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل
- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة
- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضرائب

وتضم ثلاث مصالح: مصلحة الصندوق، مصلحة المحاسبة، مصلحة المتابعات

الشكل رقم (05): مصالح القباضة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب

1- مصلحة الاستقبال والإعلام: وتستند إليها مهمة:

- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم
- نشر معلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية، الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب

2- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بما يأتي:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها
- إحصاء حاجيات المصالح وعتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات
- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب

تتخصر مهام مركز الضرائب في المجالات التالية:

أولاً: في مجال الوعاء الضريبي

يمسك و يسير الملفات الجبائية للشركات و غيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات

يمسك و يسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية و التجارية

إصدار الجداول و قوائم التحصيل و شهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها و المصادقة عليها

ثانيا: في مجال التحصيل

التكفل بالجداول و سندات الإيرادات و تحصيل الضرائب و الرسوم و الإتاوى؛

تنفيذ العمليات المادية للدفع و التحصيل و تقدير الأموال النقدية

ضبط الكتابات و مركز تسليم القيم

ثالثا: في مجال الرقابة

البحث عن المعلومات الجبائية و تجميعها و استغلالها و مراقبة التصريحات؛

إعداد و تحقيق برامج التدخلات و المراقبة لدى الخاضعين للضريبة و تقييم و نتائجها؛

رابعا: في مجال المنازعات

دراسة و معالجة الشكاوى؛

متابعة المنازعات الإدارية و القضائية؛

الرسوم على القيمة المضافة؛

خامسا : المؤسسات التابعة لمركز الضرائب

المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي؛

المؤسسات غير الخاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات و التي يفوق رقم أعمالها

8000000 دج؛

سادسا: الضرائب المسيرة من طرف مركز الضرائب

تتمثل مهام مركز الضرائب في تسيير الوعاء الضريبي و تحصيل و مراقبة الضرائب و الرسوم التالية:

الضريبة على الدخل الإجمالي الخاص بفئة الأرباح المهنية

الضريبة على أرباح الشركات

الرسم الداخلي على الإستهالك

رسم المرور على الكحول

الرسم على النشاط المهني

الإقتطاعات من المصدر المستحقة على الأجور، المرتبات و المكافئات

الإقتطاعات من المصدر المستحقة على أرباح الأسهم على الشركاء

حقوق الطابع

سابعاً: في مجال الإستقبال والإعلام

ضمان إستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة

التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء ال سيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات و تعديل قوانينها الساسية

نشر المعلومات و المطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لإختصاص مركز الضرائب

تنظيم و تسيير المواعيد

المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي

قامت إدارة الضرائب بإستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلف بالضريبة في ظل ثورة المعلومات التي أصبحت لها دور أساسي في إدارة التغيير، من خلال السياسات الإصلاحية المتعاقبة سواء على مستوى القوانين أو على مستوى آليات التسيير والتي تمثلت في الإنتقال من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط إدارة رقمية، وهذا الأخير من شأنه أن يسمح بتعزيز الكفاءة والدقة والتقليل من فرص التهرب الضريبي.

المطلب الأول: أداة الدراسة المقابلة

المطلب الثاني: الرقمنة على مستوى المكلفين

المطلب الثالث: الرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية

المطلب الأول: أداة الدراسة المقابلة

المقابلة:

من الأدوات المهمة التي يلجأ الباحث إليها أثناء إعداد دراسته هي المقابلة في البحث العلمي، فإذا كنت بحاجة إلى التعرف على كل المعلومات الأساسية التي تمكنك من إجراء مقابلة وفقاً للأسس العلمية المتعارف عليها؛ حيث توفر المقابلة للباحث القدرة على التعرف على ردود أفعال وانفعالات أفراد عينة الدراسة على أسئلته، وإدراك استجاباتهم الكاملة لها من إيماءات وحركات للجسد، وليس مجرد إجابات على الورق، بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إليها؛ فالمقابلة اصطلاحاً يُقصد بها أي لقاء بين فردين أو أكثر يتم خلال نقاش بهدف محدد أو بغير هدف، وأما تعريف المقابلة في البحث العلمي هي أداة يلجأ الباحث إلى استخدامها عادة في الأبحاث ذات الطبيعة النوعية، في محاولة منه لتوفير معلومات دقيقة عن الظاهرة التي يتناولها بحثاً ودراسة، تظهر للمقابلة كأداة لجمع البيانات والمعلومات لدى الباحث القدير على استخدامها بشكل علمي وموضوعي في إجراءاتها وتدوينها وتحليل بياناتها مزايا أبرزها ما يأتي¹:

المقابلة التي قمنا بها كانت مع مسؤول مفتش الضرائب برج بو عريريج، باعتباره المكلف بمصلحة المراقبة التقنية

- تحليل نتائج المقابلة:

1؛ الهدف من المقابلة: معرفة دور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛

2؛ المستجوب في المقابلة: تم إجراء المقابلة مع مسؤول مفتش الضرائب ببرج بو عريريج ؛

3؛ طبيعة أسئلة المقابلة: تعد هذه المقابلة مقابلة مباشرة بأسئلة مفتوحة تساعد على تجاذب الأفكار والتفاعل مع المستجوب؛

4-أسئلة المقابلة:

- إلى أي حد ما ساعدت الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي في ما يخص الرقابة الجبائية ؟

- ماهي نسبة التهرب قبل وبعد الرقمنة ؟

¹ - <https://sanadak.sa/> ,consulte le 12/05/2023,a 15:00 h.

- ماهي أهم المزايا التي حققتها الرقمنة من ناحية العمل والإجراءات (عدد الملفات المعالجة، التوقيت المستغرق، الفجوة الزمنية) ؟

5- زمان ومكان المقابلة: تم إجراء المقابلة في مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، يوم 2023/08/22، ابتداء من الساعة 14:00 مساء؛

6- أجوبة المستجوب:

س01: إلى أي حد ما ساعدت الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي في ما يخص الرقابة الجبائية ؟

الجواب: من ناحية التصريح الإلكتروني بالنسبة للمكلفين حيث جاءت الرقمنة بفضل التصريح عن الدفع وهي نقطة وهذه الأخيرة جاءت لضمان حقوق المكلف عن طريق التصريح رغم عدم القدرة عن الدفع

مكنت الإدارة الضريبية من تحديد الهوية الصحيحة للمكلفين وغلق كل المنافذ للتهرب عن طريق الترقيم الجبائي عن بعد من أجل محاربة الفوترة الصورية وبالتالي إضافة إى الترقيم الخاص بالفلاحين عبر هذه التطبيقية الذي بدوره يضيق الخناق على المكلفين وذلك نتيجة غياب الفوترة

الولوج مباشرة إلى قائمة المتهربين لأجل ضبط طبيعة المعاملات التجارية وبالتالي الحد من التهرب الضريبي

تسهيل مهمة الأعوان الجبائيين بفضل الشبكات المعلوماتية التي أفرزتها الرقمنة عن طريق توفير كل الوسائل الضرورية لإنجاح العمل الرقابي وبالتالي التصدي لكل الممارسات التي من شأنها يحدث ضرر بالخرزينة العمومية

س2- ماهي نسبة التهرب قبل وبعد الرقمنة ؟

الجواب: لا توجد نسبة معينة ولا إحصائيات دقيقة لكون الرقمنة في مراحلها الأولى وغياب كذلك مايسمى بالتسديد الإلكتروني إذ أن نظام جبايتك و SAP سهلت على المكلف عناء المشقة لا غير؛

س3- ماهي أهم المزايا التي حققتها الرقمنة من ناحية العمل والإجراءات (عدد الملفات المعالجة، التوقيت المستغرق، الفجوة الزمنية) ؟

الجواب: خلق شبكة معلوماتية تتعق بمعرفة كل نشاطات المكلفين سواء من ناحية الشراء أو البيع إلى غاية المقبوضات

التمكن من معرفة الممتلكات المتعلقة بالمكلفين من جهة والأشخاص الغير مكلفين أو ما يخص الضريبة على الممتلكات أو مايتعلق بالضريبة على العقار

ساعدت الرقمنة على التحصيل الضريبي عن طريق المعرفة الآنية لوضعية المكلف الذي يتقدم بطلب شهادة الإسرار من الدين وبالتالي عدم إمكانية التهرب من دفع الحقوق الملقاة على عاتقه

التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المسستات من خلال تطوير واجهات معتمدة الأمر الذي يساعد الإدارة الجبائية في إشتراك الحقوق في وقتها

التشغيل الآلي للعمليات المحاسبية (عميات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني؛؛)

تمكين المكلف من الولوج إلى الإشارات التصريحية في كل لحظة من أجل التأكد من الدفع

المطلب الثاني: الرقمنة على مستوى المكلفين

تسعى السلطات العمومية في كل دول العالم من أجل تعظيم عائدات الخزينة وهذا من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل عدد أكبر من المكلفين، لذلك وجب رقمنة الجميع من أجل إخضاعهم لمختلف الضرائب والرسوم.

أولاً: إطلاق نظام معلوماتي " نظام جبايتك"

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد أولوياتها الأساسية، بالإعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على إجراءات مبسطة من شأنها أن تسمح بتعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها لهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة، من بين أنظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب، بالتعاون مع المتعامل الاسباني (indra sitema) نجد النظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك" والذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016، والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي، يتشكل هذا المشروع من 23 حصة تبدأ من مرحلة الصيانة والضمان، وعليه فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي يتشكل

من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع برمجة العناصر التالية:

- ضبط و تحديد الحل المعلوماتي.

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة بالإحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.

لقد تم تنظيم وبرمجة هذا النظام في عدة ورشات هي:

ورشات الاندماج الوظيفي تتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط، وهي:

المجموعة الأولى: استقبال المكلف بالضريبة؛

المجموعة الثانية: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة؛

المجموعة الثالثة: الوعاء والتصفية؛

المجموعة الرابعة: التحصيل وقبض الضريبة؛

المجموعة الخامسة: الرقابة الجبائية؛

المجموعة السادسة: المنازعات؛

المجموعة السابعة: الإشراف

ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات، ورشة اواجهات، ورشة الهندسة واهندسة للتقنية، ورشة الإيرادات والتوزيع، ورشة التكوين، خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائقي

هذه البوابة هي أول تجربة لإجراءات العمل عن بعد المصممة لتسهيل وتبسيط الرسوم الضريبية، ويسمح

بالتصريح والدفع عبر شبكة الأنترنت على الرابط <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz/>

ثانيا: التزامات المكلف بالضريبة اتجاه خدمة جبايتك:

إن التسجيل في خدمة جبايتك ينتج عنه مجموعة من الالتزامات يجب على المكلف احترامها وإلا يتم شطبه تلقائيا من الخدمة، وتتمثل هذه الالتزامات في:

- الاستعانة بحاسوب مزود بحلول الحماية ضد الفيروسات؛

- حماية رموز الدخول بصفة سرية ؛

- احترام الأقساط القانونية المتعلقة بالتصريح والدفع؛

بإمكان المكلف عند توقيف نشاطه شطب تسجيله بواسطة بريد معنون موده لمركز الضرائب؛

ثالثا: مزايا البوابة الإلكترونية "جبايتك":

من بين المزايا التي يمكن أن توفرها البوابة الإلكترونية "جبايتك" للمكلفين بالضريبة والمصالح الإدارية ما يلي:

الإطلاع على الوثائق التبريرية وطباعتها (إشعار بدفع)

إطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة (معلومات شخصية)، عناصر غير مسددة و المبلغ الإجمالي للدين الإجمالي و غيرها؛¹

رابعا: النافذة الإلكترونية لطلب رقم التعريف الجبائي

بغية السماح للمكلف بالتأكد من رقم تعريفه الجبائي وضعت المديرية العامة للضرائب في متناوله خدمة عبر الإنترنت من خلال الولوج إلى نافذة إلكترونية بعنوان: did-requetes@mf.gov.dz

لكن بعد التعمق في الموضوع والتوسع في طرح الأسئلة ومعرفة الأسباب الرئيسية وراء هذا التأخر، تبينت لنا العديد من الحقائق الخفية، والتي كان من الممكن اعتمادها وصياغتها لتشكل مادة خام في دراسة الحالة بمركز الضرائب، حيث اتضح أن المديرية العامة للضرائب انتهجت مسار العصرية واعتمدت على عديد الأنظمة التكنولوجية المعمول بها عالميا، هذا الأمر الذي ينبئ بالخير بالنسبة لهذا القطاع الحساس، كما أن التطبيق الفعلي لهذه الأنظمة بدأ يعرف طريقه للنور، حيث لجأت المديرية العامة للضرائب لاقتناء النظام التكنولوجي SAP وتطبيقه كنموذج في عدد من الولايات على سبيل التجربة حيث علمنا أن ولايتي بسكرة وأم البواقي بدأتا في استخدامه منذ سنة 2019، وقد تعمد على باقي ولايات الوطن بعد الإنتهاء من بعض الترتيبات المتعلقة بتطبيق الهيكل التنظيمي الجديد؛

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-information>.

خامسا: معالجة رقم التعريف الجبائي:

من اجل الحصول على رقم التعريف الجبائي، يجب على المكلف بالضريبة الولوج إلى صفحة المديرية العامة للضرائب عبر الموقع did-requetes@mf.gov.dz (انظر الملحق رقم 01)، حيث تظهر له نافذة حوار بها عدة خيارات فيقوم بإختيار الرابط إتصال الترقيم، بعد ذلك يضغط المكلف على خيار الترقيم الجبائي فتظهر نافذة بعنوان: الترقيم الجبائي على الخط(انظر الملحق رقم 02)تجد فيها حالتين هما: 1: حالة الشخص المعنوي و كيفية تسجيله عبر المراحل الإلكترونية في البوابة (انظر الملحق رقم 03 و 04) ؛ حالة الشخص الطبيعي وكيفية تسجيله عبر المراحل الإلكترونية في البوابة (انظر الملحق رقم 05 و 06) ؛ في حالة كون الشخص معنوي نتبع الخطوات التالية:

إذا يتم الضغط على خيار شخص معنوي، فتظهر نافذة أنظر ملحق رقم: (03) هذه النافذة بها خياران الأول معناه مستخرج سجل تجاري رئيسي والثاني مستخرج سجل تجاري ثانوي، فيتم الضغط على الخيار الأول

باعتبار أنه مسجل جديد تظهر نافذة يقوم المكلف بما يلي:

إدخال رقم السجل التجاري و صفرين بجانبه معناه أنه قيد رئيسي وإذا كان ثانوي نجد 01،02 تظهر لنا نافذة خاصة بالمعلومات الشركة، وبعدها تظهر لنا نافذة لتأكيد المعلومات التي أدخلتها سابقا، إذا لم يكن هنا خطأ نضغط على خيار تأكيد و التسجيل، في الأخير سيظهر وصل التسجيل بعدها يقوم المكلف بالضريبة بطباعته و إستعماله فيما بعد، وبعدها تظهر لنا نافذة بها معلومات خاصة بالشركة إسم الشركة، الإسم بدون الشكل القانوني، عنوان ممارسة النشاط، مركز الضرائب، إرسال المعلومات والتأكيد؛ تظهر لنا نافذة لتأكيد المعلومات التي أدخلتها سابقا، إذا لم يكن هنا خطأ نضغط على خيار تأكيد وتسجيل، في الأخير سيظهر وصل التسجيل بعدها يقوم المكلف بالضريبة بطباعته إستعماله فيما بعد و بعد 72 ساعة يقوم المكلف بالضريبة بمتابعة طلبه عن طريق موقع يقوم المكلف

¹ Http //www.mfdgi.dz/

بطباعة شهادة الترخيم الجبائي يجد فيه وإسم الشركة و تبقى الخطوة الأخيرة التوجه إلى مركز الضرائب من أجل المصادقة على رقم التعريف الجبائي

سادسا: التصريح الجبائي:

بعد أن يتحصل المكلف على الرمز و كلمة السر بإمكانه الولوج عبر موقع جبايتك إلى نافذة فضاءه الشخصي (أنظر الملحق رقم 10) التي تتيح له التصريح بالضرائب المستحقة عليه، من خلال استمارة التصريحات الجبائية الإلكترونية التي يجد فيها معلومات و الخانات امامها (أنظر الملحق رقم 11)، حيث يجب على المكلف التركيز في ملء الخانات الخاصة بالضرائب الشهرية كالضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة لفئة الأجور (les bases des données) و الرسم على القيمة المضافة TVA و الرسم على النشاط المهني TAP و بمجرد إدخاله لرقم الأعمال يتكفل نظام SAP بحساب قيمة الضرائب آليا

ليظهر له في الأخير مجموع الضرائب، بمجرد أن يقوم المكلف بالضريبة بالتصريح الجبائي عن طريق موقع جبايتك الذي هو في حد ذاته يتشارك في مركز الضرائب في نفس المعطيات القاعدية لنظام المعلومات SAP تنتقل المعلومات المصرح بها بصورة آلية إلكترونية إلى مصالح مركز الضرائب، من خلال نافذة الويب SAP المخصصة لأعوان الجبايين

على مستوى القباضة هذه الأخيرة تسمح نافذة الويب (SAP) لعون القباضة بالولوج إلى واجهة بها اسم المستخدم وكلمة السر، خاصة بأعوان مصلحة القباضة وعمليات التحصيل (أنظر الملحق رقم 13) بحيث تمكن العون من الإطلاع على التصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب و كذا وضعياتهم، بالنسبة لتسديد ما عليهم من مستحقات ضريبية، و كذا يسمح نظام المعلومات بإدخال معطيات المكلفين الذين يعتمدون على التصريح اليدوي

المطلب الثالث: الرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية

لكي تحقق الإدارة العامة للضرائب أهدافها الاستراتيجية تطلب الأمر منها اقتناء تطبيقات (برمجيات وأنظمة) حديثة تتكيف ومتطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام تسيير الملفات SGF والنظام SAP وكذلك استعانت بتكنولوجيا الشبكات من خلال فتح فضاء لها وللمكلفين بالضريبة مما سيساعد على التسيير الإلكتروني للعمليات الجبائية، ويعد النظام المعلوماتي SAP احد اهم الرهانات على نجاح عملية الرقمنة لذلك

لما يكتسبه هذا النظام العالمي من تكنولوجيا حديثة و إمكانيات ترشحه ليكون الحل في المستقبل، وسنبدأ في الحديث و التعريف بهذه التكنولوجيا التي دخلت مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج؛

أولاً: تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP: هو نظام معلوماتي ألماني حديث النشأة يعرف باسم SYSTEME APPLICATION ET PRODUCTION، وكان موجها للشركات بصفة عامة، وجاء هذا النظام الجديد الذي بدأ تطبيقه في شهر أوت 2018 ليحل محل النظام السابق المسمى SGF الذي تم إنهاء العمل به في شهر جويلية 2018، هذا النظام عند تطبيقه سيوفر عديد المزايا سواءاً بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للمكلفين بالضريبة، الذي سيوفر عليهم عناء التنقل إلى مراكز الضرائب و يصبح بإمكانهم تقديم تصريحاتهم الشهرية (G50) عن بعد "إلكترونياً" باستخدام اسم المستخدم و كلمة السر وبهذا سنشهد عملية الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية؛

كما أن النظام المعلوماتي سيتم تنصيبه على مستوى أجهزة الإعلام الآلي المديرية العامة للضرائب ومختلف مصالحها المتمثلة في مراكز الضرائب، المراكز الجوارية على مستوى القطر الوطني وسيتم أيضاً إدراج الشركات فيه ابتداء من تاريخ: 2018/09/01، على مستوى الولايات النموذجية، فهو نظام يرتكز على الحل المعلوماتي ERP مع برمجة العناصر التالية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي؛

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب؛

تنظيم نظام المعلومات SAP

من أجل دراسة طلبات وتصريحات المكلفين عن بعد و متابعتها وضعت المديرية العامة للضرائب تحت

تصرف الإدارة الجبائية نظام التطبيق والإنتاج SAP لتطوير بعض الإجراءات الجبائية وجعلها تتم بصورة آلية

وآنية وقليلة الأخطاء، الأمر الذي ساعد في معالجة التصريحات الجبائية بالنسبة للمكلفين بالضريبة ومصالح المركز

ثانياً: الهدف من استخدام نظام المعلومات SAP:

على مستوى مصالح المديرية العامة للضرائب عديدة ومتشعبة نذكر منها SAP إن أهداف تطبيق نظام المعلومات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ما يلي:

التحكم الأفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء وهذا ما يساعد الأعوان الجبائيين في عملية الرقابة الجبائية؛

معالجة معلوماتية(آلية) لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بالضريبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطور وتتم عن طريق الدفع الإلكتروني،

التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة، وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛

إدراج التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجحة في جميع العمليات الجبائية؛

الخدمة التي يوفرها نظام المعلومات SAP:

إن تطبيق استخدام نظام SAP سيمكن في فترة وجيزة من منح الكثير سواء للمكلفين بالضريبة أو لإدارة الضرائب و هذا في ظل الخدمات التي سيوفرها هذا النظام، حيث سيضع تحت تصرف المكلفين بالضريبة خدمات الإنترنت و طلب بعض الخدمات إلكترونيا و نذكر منها مثلا خدمة طلب رقم التعريف الجبائي؛

الرقمنة من طرف الإدارة الجبائية:

- لفتح ملف جبائي هناك نوعين من أشخاص ملف شخص طبيعي و ملف شخص معنوي وفي كلتا الحالتين يجب الحضور الشخصي أو تقديم توكيل موثق لشخص آخر يمثله ويجب كذلك إستظهار بطاقة الهوية و مجموعة

من الوثائق، و بعد إحضار الوثائق التقرب إلى مركز الضرائب في مصلحة الإستقبال يقوم العون بمراجعة المعلومات وإدخالها إلى برنامج SAP وهو البرنامج الداخلي لإدارة الجبائية وذلك باستخدام NIF وهذا بغية

لرقمنة الملف وهذا باستخدام رقم داخلي يسمى ب:BP وهو رقم وطني تسلسلي للملف الجبائي يتكون من 10

أرقام بالنسبة للشخص الطبيعي يبدأ برقم 1***** و الشخص المعنوي يبدأ *****2، وهذا بعد المرور بعدة مراحل يقوم العون بالدخول إلى الأرضية الإلكترونية الخاصة بالإدارة الجبائية SAP؛

يسمح لنا SAP بإلقاء نظرة على المدفوعات التي دفعها المكلف سواءا كانت أفساط أو كل الإلتزامات و تظهر أيضا قائمة التصريحات الكلية التي قام بها المكلف، وبعد التأكد من تصريحاته وفي حالة وصول معلومة لإدارة الضريبة على شكل بطاقة معلومات بأن المكلف قام بالتحصل على رقم أعمال معين يقوم العون بمقارنة بطاقة المعلومات بتصريحاته و في حالة نقصان أو تهرب من تصريح، تقوم المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات الجبائية على الرقابة الشكلية و الانتقال من مرحلة التأكد من المعلومات و فحص التصريحات إلى مرحلة الرقابة الشكلية، بعدها يتم إرسال الملف إلى مصلحة المراقبة المكلفة بإعداد الجدول الفردي وهذا في حالة وجود خلل، و في حالة وجود تصريحات حقيقية صحيحة يتم تحويل التصريحات إلى مصلحة القباضة التي مهمتها قبض مدفوعات من المكلف؛

النتائج المنتظرة من تطبيق الرقمنة في الحد من التهرب الضريبي:

طبعاً إن الهدف من وراء تبني هذه التكنولوجيا كان و لا زال هو تفعيل اليات عمل الرقابة الجبائية من اجل القضاء على التهرب الضريبي ، حيث أن الدراسات الأولية لهذا النظام التكنولوجي اثبتت فعالية كبيرة في مجال الرقابة، خاصة من خلال نماذج السابقة التي استطاعة في ظرف وجيز الرفع من التحصيل الضريبي نتاج استخدام التكنولوجيا ، و ذلك ان هذا النظام الفعال يمزج بين نظامي نظام جبائي و نظام محاسبي الأمر الذي يسهل من عملية الرقابة على التصريحات، كما يرفع من نسبة الرقابة من طرف الإدارة التي يمكنها الولود إلى النظام في كل وقت و من أي مكان، و يمكن ذكر بعض النتائج المنتظرة من هذا انظام:

من الناحية الإدارية:

تترقب المديرية العامة للضرائب من وراء هذه المنظومات المعلوماتية العديد من النتائج/ على المستوى الإدارة والتسيير ويمكن تلخيصها كالاتي:
التقليص في معالجة الشكاوي النزاعية للمكلفين؛
التخفيض في التكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات؛

تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت والإنترنت بين المصالح الإدارية الجبائية لتعزيز التعاون بين هذه المصالح وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه؛

تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة مصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي؛

إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة المعلومات الجبائية من منشورات جبائية، تصريحات؛

من الناحية الرقابية:

تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛

برمجية عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية؛

مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في

المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المستندة إليهم

ادراج إجراءات التصريح والدفع عن بعد

01-مصلحة القباضة:

هي مصلحة من مصالح مركز الضرائب برج بوغريج تتمثل مهمتها في قبض الأموال من المكلفين

المصرح بها من طرفهم وكذلك تتكون من عدة أقسام:

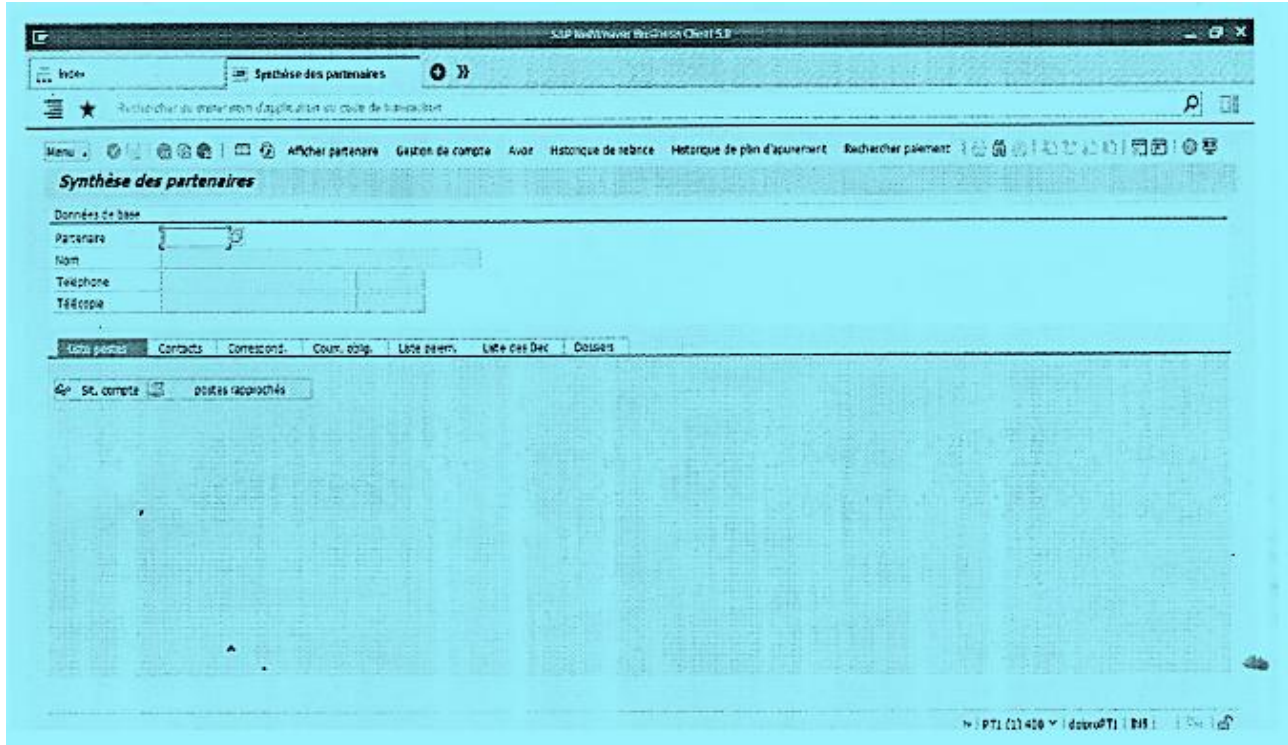
قسم الصندوق أو أمناء الصندوق

قسم المحاسبة

قسم المتابعة

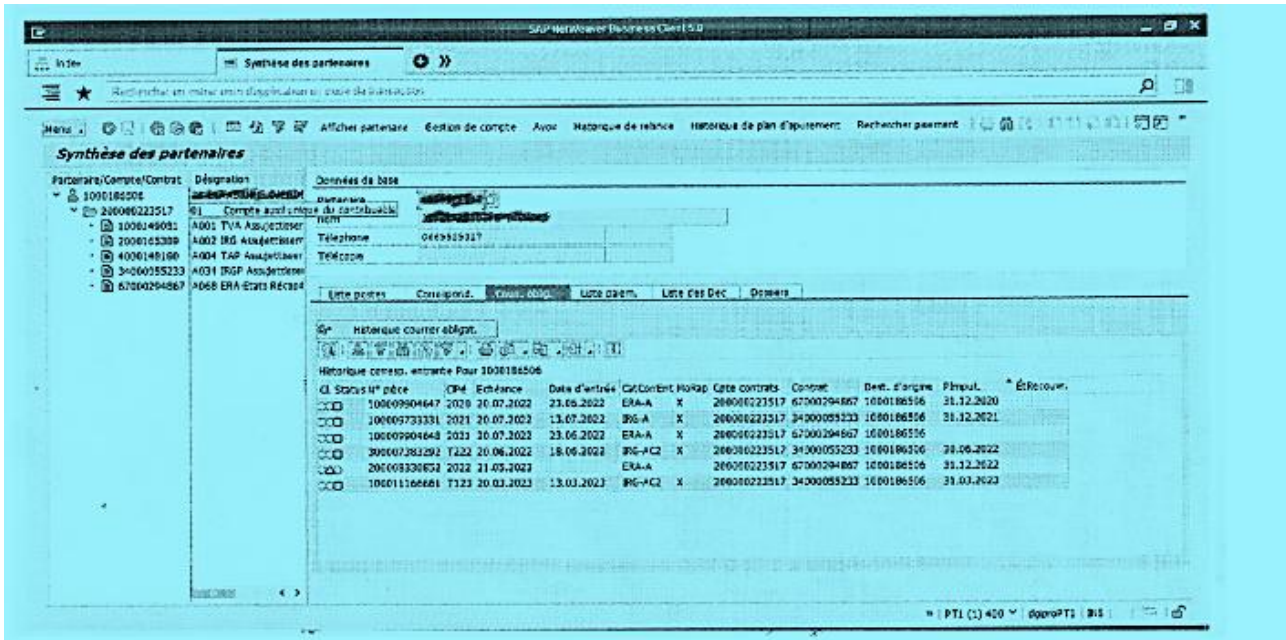
02-قسم الصندوق:

هم أعوان يمثلون أول قسم في القباضة مهمتهم قبض الأموال مباشرة من المكلف و تحرير سند التسديد او بيان التسديد وهذا عندما يتقدم المكلف إلى الشباك الخاص بالصندوق سواءا كان في الفترة المحددة او خارجها، و يقابله عون يسمى أمين الصندوق يقوم بطلب من المكلف رقم NIF الخاص به وكذلك إشعار بالدفع الذي يقوم بطبعه من موقع جبايتك الخاص به، بعد قيامه مختلف التصريحات يقوم العون بالدخول إلى الأرضية SAP عن طريق إسم المستخدم و كلمة السر تظهر نافذة Liste postes كمايلي :



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بوعريريج

التي تظهر فيها مختلف الإلتزامات والتصريحات المصرح بها في خاصية oblig ; courr و تظهر كذلك بألوان مختلف قصد مساعدة العون على أداء مهامه فمثال اللون الأخضر يمثل التصريحات في وقتها و اللون الأصفر يمثل التصريحات المتأخرة و اللون الأحمر يدل على الإلتزامات الغير مصرح بها وهذا من أجل تحرير عقوبات و غرامات التأخير و كذلك هذه النافذة تسمح لنا بالإطلاع على مختلف تسديداته من أول يوم في مركز الضرائب؛



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بوعريج

03-قسم المحاسبة:

هو قسم تابع لمصلحة القباضة مهمته مسك حسابات الخاصة بالمكلفين سواءا كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين فبعد تقدم المكلف إلى الصندوق و تسديد مستحقاته وتأكيد أمين الصندوق للمعطيات تظهر في قسم المحاسبة مختلف العمليات وأموال المقبوضة في اليوم والشهر وعلى مدار السنة، وتختلف نافذة قسم المحاسبة على أقسام الأخرى أو مصالح الأخرى فهي تظهر على شكل محاسبي مثال irg : تظهر بحساب 201 و غرامات التأخير 5020 وهذه الأرقام عبارة عن رموز مدمجة في نظام SAP و يقوم عون قسم المحاسبة بالإطلاع يوميا على هذه إلى إيرادات قسم الصندوق و مراجعتها كل ضريبة على حدى و يقوم بتسجيلها في دفتر يومي خاص على شكل قيود محاسبية و يقوم كذلك بحساب مجموع الإيرادات لمختلف الضرائب كالأتي:

Type	Date	N° pièce	Valeur	Stat. Rapp.	Montant	Compte	Référence
EC	27.03.2022	19913447221	2.512	EQ	1899222000	228	
EC	27.03.2022		251	EQ	1899222000	245	
EC	27.03.2022		251	EQ	1899222000	246	
EC	27.03.2022		3.814	EQ	1899222000	247	
EC	27.03.2022		5.604	EQ	1899222000	248	
EC	27.03.2022		271	EQ	4000200000		1899222000
EC	27.03.2022		271	EQ	4000200000		1899222000
EC	27.03.2022		2.512	EQ	4000200000		1899222000
EC	27.03.2022		251	EQ	4000200000		1899222000
EC	27.03.2022		250	EQ	4000200000		1899222000

المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بو عرييج

قسم المتابعة : هو قسم يختص في متابعة المكلف في حالة تهرب او نقص في التصريحات تقوم مصلحة المراقبة بإصدار الجدول الضريبي (role) الخاص بالمكلف والتي تظهر في النافذة الخاصة لعون قسم المتابعة كالاتي:

P	k	Stat	CPé	Ech	nette	N° ass	formul	Ty	recette	Montant	Opér	OPart	N° de pièce	N° ord	TP	Date pièce	Saisie à	Dte etable	Référence	Dte rapp	Pce rapp	Créé par	Cpte contrats
				T122	31.03.2023	100003024564	IBS			93.553	4020	A200	18000891430		EQ	20.03.2022	14:27:30	20.03.2022			MDELDU	200009013563	
											• 93.553-												

المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بو عرييج

والذي يسمح له بمزاولة مهامه إتجاه المكلف وهذا بعد ورود معلومات حوله تقوم المصلحة بإعدادار المكلف 30 يوم إذا قام بالرد أو نفي المعلومات تقوم المصلحة بإلغاء الجدول الضريبي، وفي حالة عدم الرد أو كان الرد ناقص تقوم مصلحة المتابعة بإتخاذ الإجراءات القانونية نحوه فبعد دخول العون إلى الأرضية الرقمية SAP تظهر نافذة الخاصة به وباستخدام BP المكلف يقوم بالدخول إلى الجدول الضريبي نجد رقم ROLE الخاص به و تاريخ صدوره وتاريخ إستحقاقه و كل معلومات الخاصة بالضريبة وكذلك سبب إصداره تقوم المصلحة بإرساله في فترة محددة في ظرف مغلق مختوم عبر البريد إذا قام المكلف بالرد تقوم الإدارة الضريبية بالإتفاق مع المكلف حول التسديد و الطريقة والفترة، و إذا قام بالتجاهل اوعدم الرد تقوم الإدارة الضريبية بالحجز على الحساب و كذا الحجز على الممتلكات

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances
Centre de Impôts de: BOHIN BOU ARREBIJ
BFW Boudj Bou Arréj
CDI BOHIN BOU ARREBIJ
NIF: [REDACTED]
Nom / RS: [REDACTED]
Adresse: [REDACTED] BOHIN BOU ARREBIJ
N° Rôle: [REDACTED]
Motif Rôle: [REDACTED]
Date de Mise en Demande: 15.02.2023
Date d'Exigibilité: 19.03.2023

AVIS A PAYER DU ROLE N°:524607

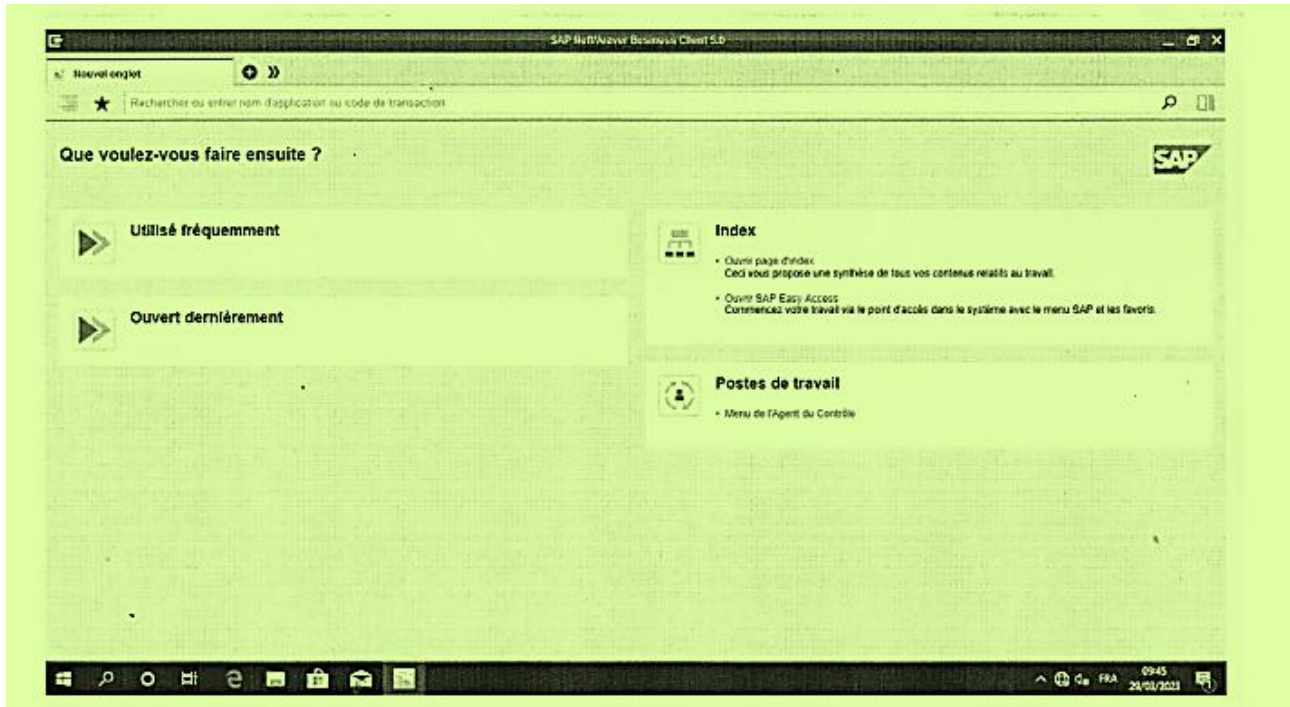
Type de recette	Cle de pério de	Base Taxable	Base Imposable ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
IRGP	2018	4.806.409	0	100	0	4.806.409	25	1.201.602	6.008.011
TAP	2018	143.914.380	149.896.520	2	0	89.357	15	12.954	92.411
TVA	2018	203.879.890	199.862.020	19	0	763.395	25	190.849	954.244
TVA	2018	443.074	0	100	0	443.074	25	110.769	553.843
TOTAL GENERAL DU ROLE:						6.093.235		1.515.274	7.608.509

2018
1000000
50 00000

المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بوغريج

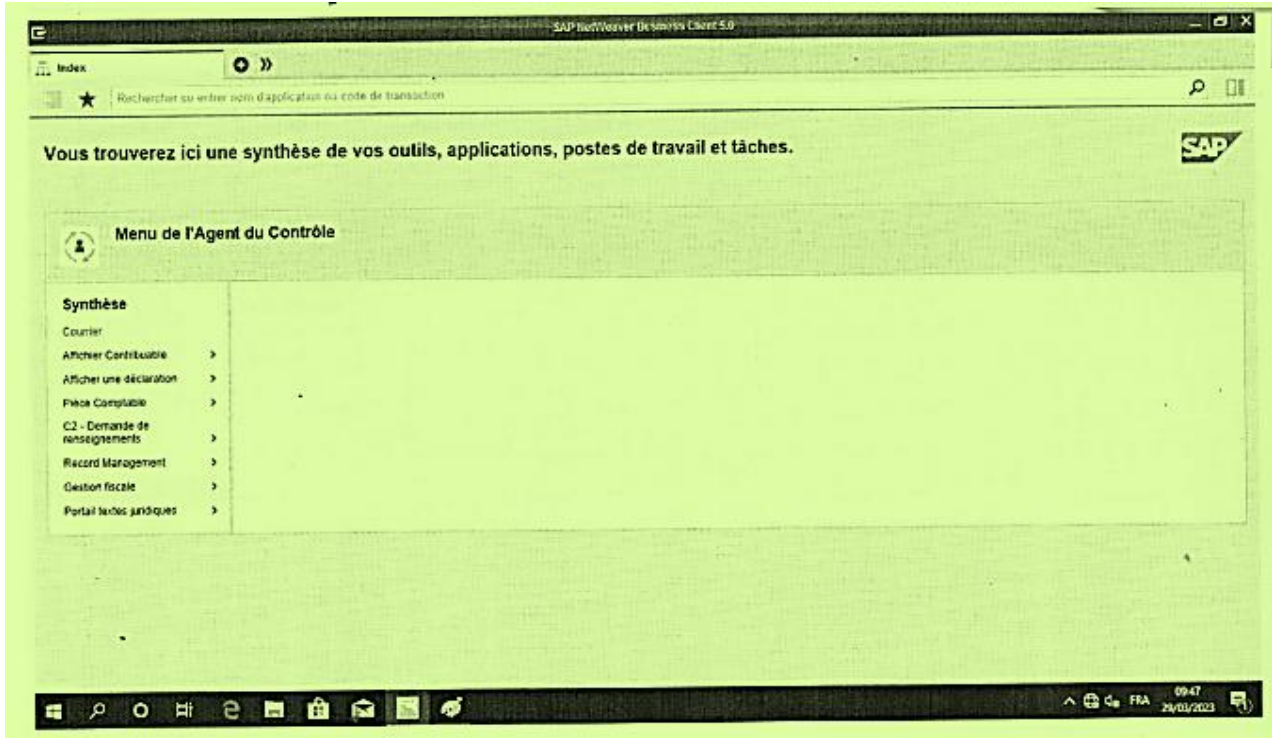
في حالة خطأ في التصريحات عن بعد بواسطة جبايتك يتقدم المكلف إلى القباضة بمركز الضرائب الذي لديه خاصية تغيير أو تحيين أو حذف التصريح بناء على طلب المكلف و بعد ذلك يمكن للمكلف من جديد أن يعيد التصريح سواء عن بعد أو التصريح عند القابض مباشرة ؛ ثانيا: مصلحة المراقبة هيا مصلحة تابعة للمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث المكلفة بمراقبة الحالة الجبائية والتدقيق فيها للمكلفين فبعد وصول معلومات جبائية لمصلحة التسيير و بعد مراجعتها من طرف المصلحة وفي حالة وجود تهرب من التسديد أو التصريح فهنا المخول الوحيد الذي لديه الحق في التسوية هيا مصلحة التسيير و مصلحة المراقبة، وكذلك إعداد الجدول الضريبي (ROLE) بناء على دراسة التي قامت بها مصلحة التسيير، وبالتحدث عن الرقمنة في مصلحة المراقبة تقتصر فقط على إعداد الجدول الضريبي (ROLE) إلكترونيا فقط عبر خطوات وهي:

الدخول باسم المستخدم و كلمة السر تظهر لنا القائمة الرئيسية التالية:



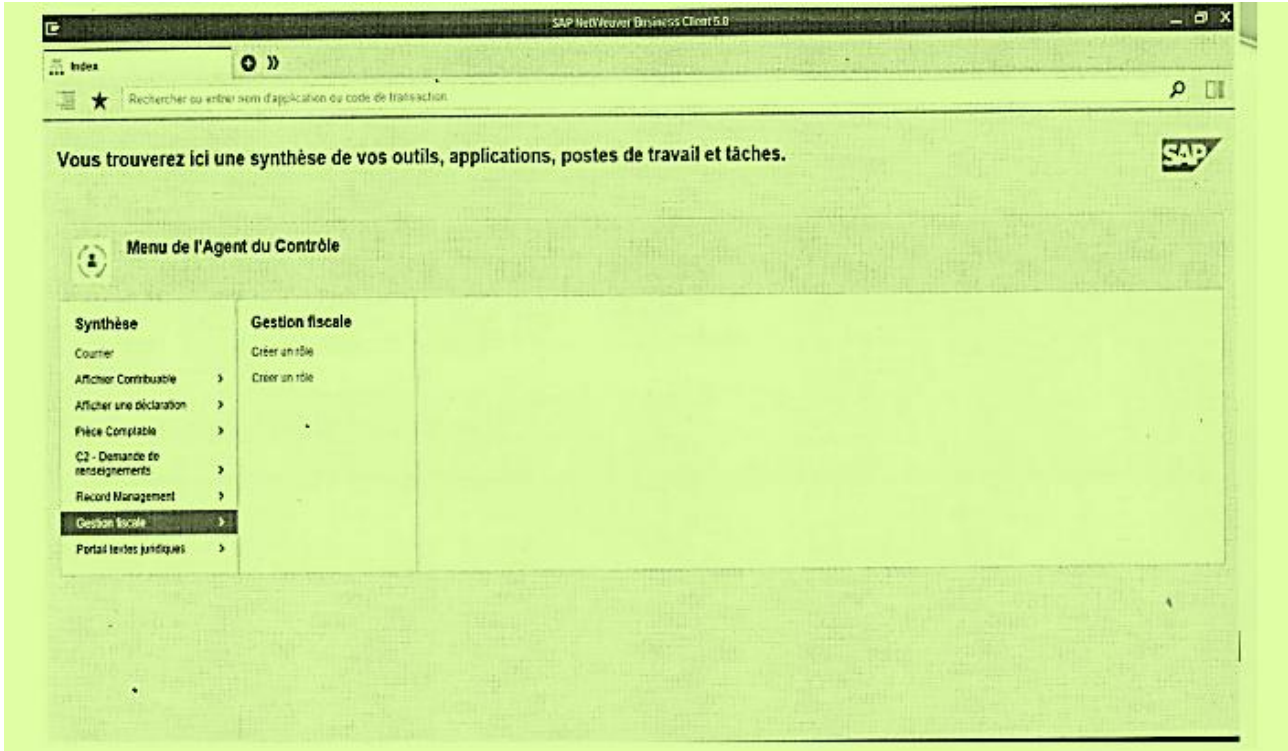
المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بو عريريج

-من القائمة السابقة نختار خاصية 'l' de menu contrôle de agent كالتالي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بو عريريج

-تظهر لنا قائمة نختار منها خاصية fiscale gestion التي تسمح لنا بإعداد الجدول الضريبي (role) كالتالي



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بوعريريج

-في الأخير يظهر لنا الجدول الضريبي (ROLE) إلكترونيا كالتالي:



المصدر: من مخرجات نظام SAP لمركز الضرائب برج بوعريريج

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من هذا الفصل وبعد دراستنا التقييمية لمركز الضرائب برج بوعريريج، فإن قطاع الضرائب يولي أهمية كبيرة للرقمنة كونها دعامة أساسية لترقية بالقطاع والنهوض به حيث تلعب دورا أساسيا في زيادة الحصيلة الجبائية من خلال التصدي لكل أشكال الغش والتهرب الضريبي، عن طريق استخدام الأنظمة الالكترونية في العمل الضريب كون أن مركز الضرائب أسس لغرض تقديم خدمة نوعية وتكوين شراكة جديدة مع المكلفين بالضريبة التابعين له والخاضعين للنظام الضريبي الحقيقي، حسب هذه الدراسة، ساهمت رقمنة الإدارة الجبائية في نقلها من طابع تقليدي إلى إدارة فائقة السرعة، من خلال التطوير في عمليات دراسة

تصريحات المكلفين بالضريبة المودعة على مستوى المركز (نظام المعلومات SAP، موقع جبايتك) إذ هذا الأخير يمكنها من تسهيل الحصول على الخدمات وتسوية الوضعيات وتضمن سرية المعلومات الشخصية للمتعامل الضريبي، وتحقق السرعة المطلوبة لإنجاز الأعمال، وهذا بتوفر عنصر بشري مؤهل وذو كفاءة، وعموما نقول أن تطبيق الرقمنة له انعكاس كبير على تحسين الإيرادات، وكذا عمليتي التصريح والتحصيل الجبائي رغم محدودية تطبيقها في المؤسسات الضريبية؛

الختامة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقمنة في محاربة التهرب الضريبي، يمكن القول بأن الرقمنة كأسلوب حديث، يهدف إلى تطوير وترقية الإدارة هذا أصبح ضرورة حتمية من أجل تسهيل وتبسيط عمليات قطاع الضرائب، بالنسبة للعمال والمكلفين من جهة أخرى، وبشكل عام النهوض بالقطاع الحساس وترقية إيراداته التي تلعب دورا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد الضرورية وهذا تماشيا مع متطلبات العصرنة والتحولات المالية والاقتصادية التي يشهدها العالم في الأونة الأخيرة؛

وقد أبرزت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه رقمنة النظام الجبائي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وهذا من خلال التطرق للجوانب النظرية والمفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في رقمنة الإدارة الجبائية كمشروع وأسلوب حديث، وتناولنا في الجزء التطبيقي دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعريريج، والتطرق إلى البوابة الإلكترونية جبايتك ونظام المعلومات SAP الذي سعت من خلالهم المديرية العامة للضرائب إلى عصرنة القطاع الضريبي؛

كما حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة وهذا كان الدافع الرئيسي للبحث في مجال الرقمنة الجبائية ومحاربة التهرب الضريبي؛

📌 **نتائج الدراسة:** من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- إن عمل نظام رقمنة للقطاع الجبائي على تحليل التقارير ورقابة الإقرارات الضريبية والفواتير الإلكترونية سرع في الحد من التهرب الضريبي؛
- الإجماع على ان الرقمنة ساهمت في حد كبير في بناء نظام جبائي عادل وقضت على قدر الإمكان على البيروقراطية؛
- تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتدفقة ومعالجتها،
- التكنولوجيا هيا البديل المستقبلي الحتمي للتحويل من الإدارة الورقية الى الإدارة الإلكترونية؛
- تساهم رقمنة النظام الجبائي على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي؛
- رقمنة النظام الجبائي توفر الجهد، التكاليف والوقت؛
- تساعد رقمنة النظام الجبائي في إعطاء الإحصاء الصحيح للوعاء الضريبي بذلك يتم التمكن من القضاء على عدد كبير من التلاعبات؛

- الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الرقمنة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي:

- ✓ إلزامية توفر كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي
- ✓ يجب التكوين الجيد للموظفين من أجل مساعدة العملاء في التأقلم مع التحول الرقمي
- ✓ السعي إلى توظيف الكفاءات والخبرات القادرة على العمل برقمنة النظام الجبائي؛
- ✓ يجب التكوين الجيد بموظفين على جميع مؤسسات النظام الجبائي،
- ✓ العمل على الاهتمام بجانب إرضاء العملاء والعمال حول رقمنة النظام الجبائي لتحقيق أهداف النظام
- ✓ يجب توفير كل متطلبات رقمنة النظام الجبائي وذلك من أجل العمل على مستوى كفى أكبر والوصول إلى الأهداف بشكل أسرع
- ✓ يجب على النظام الجبائي التكوين الجيد للموظفين من أجل التحكم الجيد في التحول الرقمي الجديد وأخذ الأمر بكامل الجدية من أجل زيادة في مصداقية المعلومة الضريبية

- آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- ✓ آثار تطبيق نظام المعلومات الجبائي SAP على النظام الجبائي الجزائري؛
- ✓ دور بوابة جبايتك في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة؛

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- غادة عبد المنعم موسى، إبراهيم الرمادي، الرقمنة مقتنيات المكتبات الجامعية، الأدب نموذجاً، دراسة تخطيطية، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2013؛
- نجلاء أحمد يس، الرقمنة و تقنياتها في المكتبات العربية، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، 2012

ثانياً: الرسائل الجامعية

- الصالح لبعير، التوجه نحو الرقمنة و فعاليته على الإتصال داخل المؤسسة دراسة ميدانية، مذكرة ماستر، تخصص صحافة مكتوبة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020؛
- سحنون فاروق، لعربية محمد، دور العصرية في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الالتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة دراسة حالة مركز الضرائب لولاية سطيف، جامعة سطيف 2019؛
- محي الدين محمود عمر، بوزيان فيصل، عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسمسليت، الجزائر، سنة 2021؛
- بن عبو الجلاي، قورار أسماء، التوجه نحو الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير الخدمة العمومية، جامعة معسكر، الجزائر، 2020؛
- عساسي مريم، عدوكة الزهرة، رقمنة النظام الجبائي في الحد من أشكال التهرب الضريبي دراسة عينة من آراء موظفي قطاع الضرائب، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021؛
- علاء سعيد حسين سعد، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014؛
- خياطي منورة، رقمنة الإدارة الجبائية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022
- بن ثامر سعديّة، أثر الرقمنة على النظام الجبائي في الجزائر"، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018

- سميرة مناصرية، جهيدة زبيري، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022/2021
- مروة زحاف، دور رقمنة المالية العامة في زيادة التحصيل الضريبي، جامعة أم البواقي، 2019-2020، ص ص 50-51
- إبراهيم ناص جودة التجربة الأردنية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظام الضريبي، جامعة الزرقاء، الأردن، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، 11 ديسمبر 2016
- نبيلة ساعد، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2021
- عبد الباري درة و آخرون، الإدارة الحديثة المفاهيم و العمليات، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، سنة 1994

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

- أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها، مجلة دراسات المعلومات، العدد 4، 2009
- مشهور أحمد، تكنولوجيا المعلومات و أثرها على التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية و الشبكات، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، دمشق، يوم 31 أكتوبر 2007؛
- قروي عبد الرحمان، دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة دراسات جبائية، المجلد 04، العدد 02، 2016؛
- بلواضح الجيلالي، سعيدي يحيا، فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، المجلد 7، العدد 12، جامعة المسيلة، 2014؛
- رديف مصطفى، بن سعيد لخضر، حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات الأزمة كورونا، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2022؛

- نسرين فوزي وآخرون، بوابة الأهرام، التحول الرقمي لمنظومة الضرائب، خارطة طريق الإقتصاد
المستدام، تاريخ النشر 14 أبريل 2021، الساعة 14:32، تاريخ الإطلاع 2022/05/12؛
التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله و طرق الحد منه، جامعة إربد، الأردن، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد رقم
02، المجلد رقم 04، 09 سبتمبر 2013؛

المواقع الإلكترونية

[/www.mfdgi.dz//Http](http://www.mfdgi.dz)

[/http://www.jibayatic.dz](http://www.jibayatic.dz)

<https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

<https://www.mf.gov.dz>

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-information>

consulte le 12/05/2023

<https://sanadak.sa/>

consulte le 12/05/2023

contact-dgi@mf.gov.dz

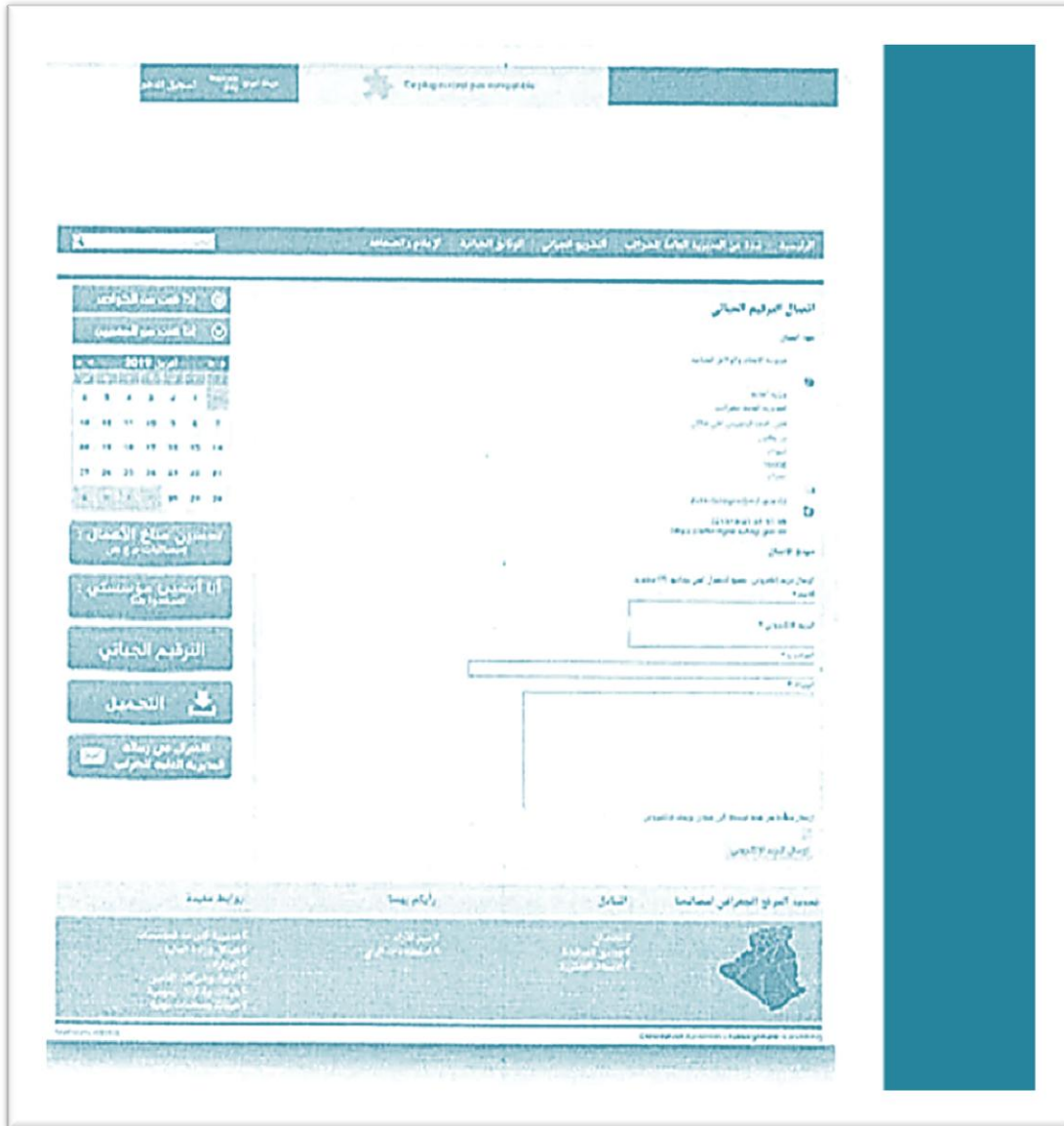
doléances@mf.gov.dz

requetes-did@gov.rnf.dz

did-requetes@mf.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: نافذة اتصال الترقيم الجبائي



الملحق رقم 02: نافذة الترخيم الجبائي

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

4 mai 2015
Demander 4 mai

Faites votre demande de NIF ici

Vous êtes une personne morale

1. Formulaire de demande d'immatriculation fiscale

2. Suivre votre demande

3. L'état votre attestation d'immatriculation fiscale

4. Réaliser votre accusé de réception

Vous êtes une personne physique

1. Formulaire de demande d'immatriculation fiscale

2. Suivre votre demande

3. L'état votre attestation d'immatriculation fiscale

4. Réaliser votre accusé de réception

Textes Législatifs et Réglementaires

Authentifier votre NIF

Procédure d'obtention du NIF

Si vous êtes une personne morale, allez dans la rubrique Personne morale.

Si vous êtes une personne physique, allez dans la rubrique Personne physique.

Les étapes à suivre:

Première étape : Dépôt de la demande

Le demandeur peut déposer sa demande à partir du lien « Formulaire de demande d'immatriculation fiscale ». Remplir le formulaire. Une fois la saisie terminée et validée, un accusé de réception est affiché sur votre écran portant le numéro de votre demande que vous pourrez enregistrer ou imprimer directement.

Le numéro de la demande, vous servira à suivre l'état d'avancement du traitement de votre demande ainsi que l'impression de votre attestation d'immatriculation.

Deuxième étape : Suivi de la demande

Le demandeur peut suivre l'état d'avancement du traitement de sa demande à partir du lien « Suivre votre demande », en remplissant les informations nécessaires.

Troisième étape : Impression de l'attestation d'immatriculation Fiscale

Le demandeur peut imprimer son attestation d'immatriculation fiscale à partir du lien « Editer votre attestation d'immatriculation fiscale », en remplissant les informations nécessaires.

Quatrième étape : Validation de l'attestation d'immatriculation Fiscale

Pour valider votre attestation, vous devez vous présenter au service de gestion dont vous dépendez (votre inspection ou votre CDI ou DGE) munis de ces deux documents (accusé de réception et attestation d'immatriculation fiscale).

Si vous avez des questions, contactez le responsable

الملحق رقم 03: نافذة طلب رقم التعريف الجبائي لشخص معنوي

The screenshot shows the online fiscal registration form for a legal entity in Algeria. The header includes the text 'REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE' and 'الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية'. Below this, it states 'MINISTRE DES FINANCES' and 'DIRECTION GENERALE DES IMPOTS' in French, and 'وزارة المالية' and 'الديرة العامة للضرائب' in Arabic. The main heading is 'IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE'. The form title is 'Formulaire de demande du Numéro d'identification Fiscal « NIF » Personne Morale'. There are two main buttons: 'Demander le NIF pour le siège' and 'Demander le NIF pour l'unité'. A 'Retour' button is located at the bottom. The footer contains contact information for the Direction Générale des Impôts, including the year 2016, a phone number (+213 21 59 55 49), and an email address (dg@nfevigne@df.dz).

الملحق رقم 04: نافذة طلب رقم التعريف الجبائي لشخص معنوي - المقر الرئيسي

REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

Contact@-dgg

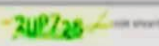

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscal « NIF »
Personne Morale / Siège

Numéro du registre de commerce: [input] | 00 | [input]

Comment obtenir le numéro du registre de commerce de l'Etat du pays? Service: 16(00.870543)-15 رقم الهاتف التجاري: 11(017854)-0016

Email: [input]

Confirmez votre email: [input]

Entrez le code sécurité 67046 [input]  

le code 67046 génère un autre code

Suivant Retour

Direction Générale des Impôts | 2016
Tél: +213 21 39 30 81 Email: dgi@dgergouv.dz

الملحق رقم 05: نافذة طلب رقم التعريف الجبائي شخص طبيعي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

MINISTRE DES FINANCES وزارة المالية
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS المديرية العامة للضرائب

IMMATRICULATION FISCALE EN LIGNE

Contactez-nous

Formulaire de demande du Numéro d'Identification Fiscale « NIF »
Personne Physique

Comment transcrire le numéro du registre de commerce de l'arabe au français?
Exemple: 16/00-876543 | 15 رقم السجل التجاري:
Numéro du registre de commerce : 15A876543-00/16

Nom:

Prénom(s):

E-mail:

Confirmer votre E-mail:

Saisir le code sécurité affiché: 375469 code sécurité

si code illisible, générer un autre code


Suivant Retour


الملحق رقم 07: نافذة خدمة جبايتك jibaya'tic



الملحق رقم 08: نموذج استمارة التسجيل ضمن خدمة جبايتك

Ministère des Finances
Direction Générale des Impôts





**FORMULAIRE
DE
SOUSCRIPTION**

Je soussigné :

Adresse :

Courrier électronique :

Agissant en qualité de :

Représentant légal

Mandataire habilité

الملحق رقم 09: ملحق استمارة التسجيل ضمن جبايتك

jibaya'lic

ANNEXE
AU FORMULAIRE DE SOUSCRIPTION

Je soussigné

Adresse:

Courrier électronique :

Agissant en qualité de :

Pour le contribuable (Raison sociale)

الملحق رقم 10: نافذة الدخول في الفضاء الشخصي الخاص بالمكلفين بالضريبة



Utilisateur

Mot de passe

Ouverture de session

Mot de passe oublié

الملحق رقم 11: استمارات التصريح الجبائي الإلكتروني G50

IRG - Traitements et Salaires				
CODE	Catégorie de revenus	REVENUS IMPOSABLES	TAUX	MONTANTS À PAYER (DA)
E2120	Traitements et salaires versés par les employeurs	<input type="text" value="0"/>	BARIM	<input type="text" value="0"/>
E2130	personnel résident	<input type="text" value="0"/>	BARIM	<input type="text" value="0"/>
E2140	personnel non résident	<input type="text" value="0"/>	BARIM	<input type="text" value="0"/>
E3150	Primes de rendement, gratification ou autres, ainsi que le respect à différents d'une période autre que mensuelle versés par les employeurs	<input type="text" value="0"/>	10%	<input type="text" value="0"/>
E2160	Sommes versées à des personnes exerçant, en cas de leur activité principale de salarié, une activité d'investissement, de recherche, de surveillance ou d'entretien à titre accessoire, ainsi que les rémunérations provenant de toutes act. - occ. à sur tit.	<input type="text" value="0"/>	10%	<input type="text" value="0"/>
TOTAL:				<input type="text" value="0"/>

TAP - Taxe sur l'activité professionnelle					
CODE	Catégorie de revenus	GLOBAL	IMPOSABLE	TAUX	MONTANTS À PAYER (DA)
1) OPÉRATIONS IMPOSABLES					
C1A10	Opérations de production de biens sans réduction	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	1%	<input type="text" value="0"/>
C1A20	Opérations bénéficiant d'une réduction de 25%	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	2%	<input type="text" value="0"/>
C1A30	Opérations bénéficiant d'une réduction de 30%	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	2%	<input type="text" value="0"/>
C1A40	Opérations bénéficiant d'une réduction de 50%	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	2%	<input type="text" value="0"/>
C1A50	Opérations bénéficiant d'une réduction de 75%	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	2%	<input type="text" value="0"/>
C1A60	Opérations sans réduction	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	2%	<input type="text" value="0"/>
C1A80	Activité de transport par canalisation des hydrocarbures	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>	5%	<input type="text" value="0"/>
2) OPÉRATIONS EXONÉRÉS					
C2A30	Amal	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
C2A30	Amal	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
C2A40	Agenc	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
C2A50	Cruc	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
C2A60	Départem) intragroupe	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
C2A70	Exportation	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
C2A70	Autres	<input type="text" value="0"/>	<input type="text" value="0"/>		<input type="text" value="0"/>
TOTAL:					<input type="text" value="0"/>

TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES				
A / Chiffres d'affaires imposables				
CODE	Catégorie de revenus	REVENUS IMPOSABLES	TAUX	MONTANTS À PAYER
1) Opérations assujettis à la TVA				
E381	Biens, produits et données visés par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
E382	Prestations de services visés par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
E383	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
E384	Actes médicaux	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
E385	Commissaires et courtiers	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
E386	Fourniture d'énergie	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
E387	Autres	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
9 - 1	Sous Total	<input type="text" value="0.00"/>		<input type="text" value="0.00"/>
2) Opérations assujettie à la TVA				

الملحق رقم 12: نموذج الإشعار بالدفع

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances
Caisse de Impôts de: [REDACTED]
DEV [REDACTED]
CDI [REDACTED]

AVIS A PAYER DU ROLE N°: 132188

Objet: [REDACTED]
N° rôle: [REDACTED]
Montant rôle: **CONTRÔLE FORMEL**
Date de Mise en: 14.03.2019
Direction: [REDACTED]
Date d'Émission: 23.04.2019

Type de rue	Clé de période	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montant des droits rapportés	Taux Pénalités/Majorations	Montant des Pénalités/Majorations	TOTAL des droits et pénalités
AUTR	0000	500	0	100	0	500		0	500
TOTAL GÉNÉRAL DU RÔLE:						500		0	500

الملحق رقم 13: نافذة الويب SAP الخاصة بالأعوان الجبائين



الملحق رقم 14: نموذج وصل استلام البيان

الجهة العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

DGI 1501-03

N° Quittance: 015000065144
Wilaya de rattachement: DM/ [REDACTED]

Centre des Impôts de: CD/ [REDACTED]
Commune: [REDACTED]

Quittance d'Encaissement Déclaration

NF: 370040201081500000

Nom/Raison Sociale: [REDACTED]

Adresse: RUE SADI DJENY / [REDACTED]

Déclaration* de ville: 10000061305 Période de: 01.03.2019 au: 31.03.2019

Type de recette	Montants à payer				Montants payés			Total payé par type de Recette
	Montant du Droit	Montant P. Assiette	S. P. Recouvrement appliqué	Montant P. Recouvrement	Montant du Droit	Montant P. Assiette	Montant P. Recouvrement	
FIG	640,00	0,00		0,00	640,00	0,00	0,00	640,00

Exigibilité de recouvrement: 0,00

Mode de paiement: PAIEMENT EN ESPECE


Montant total DDD: 640,00

Dirigé par: 16 av. 19

Place de rapprochement: 1000177134

Le receveur

Arrêtée la présente Quittance à la Somme : SOIXANTE QUATRE



الصفحة	فهرس المحتويات
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III 84	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
05	الفصل الأول: الإطار النظري لماهية الرقمنة ودورها في مكافحة التهرب الضريبي
05	تمهيد
06	المبحث الأول: ماهية الرقمنة والتهرب الضريبي
06	المطلب الأول: ماهية رقمنة القطاع الضريبي
16	المطلب الثاني: التهرب الضريبي وطرق الحد منه في إطار رقمنة النظام الجبائي
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
25	المطلب الأول: دراسات سابقة وطنية
30	المطلب الثاني: دراسات سابقة عربية
33	خلاصة الفصل الأول
34	الفصل الثاني: دراستا تقييمية لدور الرقمنة في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي مركز الضرائب برج بوعريريج
35	تمهيد
36	المبحث الأول: تقديم عام لمركز الضرائب برج بوعريريج
36	المطلب الأول: تعريف بمركز الضرائب
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب
41	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب

..... قائمة الملاحق

43	المبحث الثاني: واقع تطبيق الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي
43	المطلب الأول: أداة الدراسة المقابلة
48	المطلب الثاني: الرقمنة على مستوى المكلفين
59	المطلب الثالث: الرقمنة على مستوى الإدارة الجبائية
62	خلاصة الفصل الثاني
63	الخاتمة
66	قائمة المراجع
70	الملاحق
86	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الرقمنة في مكافحة التهرب الضريبي وذلك من خلال التعرف على مختلف التطبيقات والأنظمة الرقمية التي من خلالها تسهل عمل الإدارة الجبائية وحماية قوانينها الضريبية للوصول إلى أهدافها المسطرة، ومن أجل ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، مع استخدام أداة هي دراسة الحالة من خلال زيارة ميدانية لمركز الضرائب CDI برج بوعريريج تم فيها المعاملة المباشرة بموظف مصلحة المراقبة التقنية وإلى أي مدى تم تطبيق الرقمنة في القطاع وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقمنة ساعدت في إعطاء الإحصاء الصحيح للوعاء الضريبي بذلك يتم التمكن من القضاء على عدد كبير من التلاعبات وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا هي البديل المستقبلي الحتمي للتحويل من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية وهذه الأخيرة ساهمت بشكل كبير في بناء نظام جبائي عادل.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، رقمنة النظام الجبائي، نظام جبايتك، أشكال التهرب الضريبي

Abstract:

This study aimed to identify the reality of digitization in combating tax evasion by identifying the various applications and digital systems through which they facilitate the work of the tax administration and protect its tax laws in order to reach its established goals. For this purpose, the descriptive approach and the analytical approach were relied upon, which is a case study from During a field visit to the CDI Tax Center in Bordj Bou Arreridj, there was a direct interaction with an employee of the Technical Control Authority and the extent to which digitization has been applied in the sector, The study reached several results, the most important of which is that digitization helped in giving the correct statistics for the container. Thus, it is possible to eliminate a large number of manipulations, and the study concluded that technology is the inevitable future alternative to the shift from paper- based administration to electronic administration, and the latter has contributed significantly to taxation. In building a fair tax system

Keywords: digitization, digitization of the fiscal system, your tax system, forms of tax evasion.